الرد على من طعن في السلفية وسماها بالجامية

كتبه

الفقير إلى عفو ربّه

بدر بن علي بن طامي العتيبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

ففي عام ١٤٢٥هـ تقريباً كان لي مشاركات في موقع "الساحة الإسلامية" ومقارعة للعديد للمخالفين لسبيل أهل السنة والجماعة في أبواب شتى من الاعتقاد، وكان من بينهم رجل لقّب نفسه بـ"الوزير المتقاعد" تكلم بالعديد من الأكاذيب والفرى عن أهل السنة ولقبهم بـ"الجامية" فلما رأيت حينذاك اغترار الكثير بكلامه، وتكرر نقله في مواقع عدة، كتبت عليه حينها ردًّا نشرته في "الساحة الإسلامية" فانتشر الرد في العديد من المواقع الإسلامية، ولم أكن قد حررته ولا دققت عباراته، لما هو عليه من طابع المشاركات الحوارية في منتديات الانترنت، وقد تكرر عليّ طلب العديد من المحبين بأن أعتمد نسخة لهذا الرد كي ينشر ويستفاد منه، فأعدتُ النظر فيه مع ضيق وقتٍ وانشغال بال وعدلت ما يلزم تعديله.

هذا؛ وقد وافق الكاتب المذكور في شبهه الواردة في كلامه جماعة منهم من رددت عليه، ومنهم من لا يستحق الرد عليه، ومن أولئك الدكتور طارق الطواري بكتاب "إيقاف القاري على أكاذيب طارق الطواري" وردي على "محمد العبدالكريم" وغيرهم، وقلوبهم وشبههم متشابهة، وعامة من تكلم في أهل السنة وسماهم بـ(الجامية) لا يخرج عما ذكره هؤلاء من شبه وأكاذيب.

والله المسؤول أن ينصر دينه، وأن يلهمنا الرشد والصواب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أمّا بعد :

فإن من المتقرر أن الإنترنت مقام الفارغين إلاّ من صدق منهم وبرّ، وسخره لنصر دين الله عز وجلّ، وما ذلك إلاّ لأنه يتيح للمتردية والنطيحة أن تحاكي شجاعة الأسود! وقد ركب الناس في زماننا هذا الصعب والذلول، وتكلمت فيه الرويبضة! ولهذا سهل عليهم الثرثرة بما شاءوا لأن الاسم مستور، يتحدثون فيه بين ربّات الخدور، ولو ظهر أحدهم أمام جماعة من النسوة والصبيان ما استطاع أن يتكلم بكلمة واحدة، فكيف به أمام طلاب العلم فضلاً عن العلماء!

ومن أولئك من سمى نفسه بـ "الوزير المتقاعد" المشارك في إحدى الساحات التي تجمع الحشف وسوء الكيلة!، فقد كتب مقالاً عنوانه: (بروتوكولات الجامية!)، بتاريخ: ٢٥/ ٦/ ١٤٢٢هـ، وقد وجدته مليئاً بالكذب والجهل والتلبيس والتدليس!!.

ولولا أن بعض المحبين حتّم علي بأن أردّ عليه، وعلى ضلالاته، وعللّ ذلك بأن بعض الحمقى في مدينة الطائف أخذ يروجها، وكأنه وقع على كنزٍ من كنوز قارون و كسرى، ووقف في هذه الورقة على الحق الأبلج الذي يكشف عن وجه الضلالة للناس سترا، وما علم بأنه كلام جاهلٍ مجهول! كابر في المنقول وسفسط في المعقول! عري من نصوص الوحيين، وكلام الأئمة المهديين، لأنه من أهل رأي أعيتهم النصوص أن يحفظوها فعمدوا إلى أرائهم حتى تسبح بهم في كل وحلٍ ومستنقع ، فلا حاجز يحجزهم ولا مانع لهم يمنع! زيادة على خلّوه من المصداقية في إثبات الجرح على من خالفهم، إذ فمن آكد شروط الجرح عند أئمة الجرح والتعديل:

[١] ثبوت اتصاف المجروح به.

[٢] وتحقق كون هذا الذي جرح به المجروح جرحاً!

فكم من مجروحٍ بجرح بما هو منه بريء، وكم من قائل بمقالة حقٍ اتخذها أدعياء العلم، وأرباب الجهالة، من شنيع أقواله ، وسيئ أعماله!

وقد وجدت في هذا المقال مغالطات لا يحسن السكوت عنها، وآمل ممن اطلع على هذه الورقات ألاّ يتسرع برفض ما أذكره بمشيئة الله، فإن من حق المظلوم أن ينتصر ـ ويظهر حجته، فلا يكون العدل والإنصاف عنه في معزل، إذ يقبل ويبقي رأي من يريد، ويرفض ويترك رأي من لا يريد؟!

فأقول: كان في كلام هذا الوزير المتقاعد عدة مغالطات، ولي مع كلامه عدّة وقفات:

الأولى وهي أهمها: أن الواجب على الناقد أن يتقي الله عز وجلّ في كل ما يقول ويكتب ، والله تعالى يقول : ﴿**وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً**﴾[الإسراء:٣٦] .

فعلى من سمع كلام هذا "المتقاعد" أن يطالبه بالدليل على كلّ تهمة ذكرها، ولا يقبل في مثل ذلك المراسيل والمعضلات والمروي بصيغة التمريض، فالشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله له كتب وأشرطة، ودرّس في الجامعة الإسلامية منذ ما يقارب أربعين سنة، فهلاّ أسند من شنيع مقاله –المزعوم– ولو مرّة واحدة!

واذكروا عباد الله، أن الله تعالى يقول لكم في مثل هذا: ﴿**وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً**﴾[الأحزاب:٥٨]، وقال: ﴿**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً**﴾ [النساء:١١٢].

وغداً؛ غداً يوم القيامة في محكمة العدل، والله لتقف أنت وهوَ بين يدي الحكَمِ العدلِ ويُنشر بينكم كتابٌ لا يغادر صغيرة قبل الكبيرة إلاّ أحصاها، والميزان منصوب بينكم، والجنة والنار تلوح أمام أنظاركم.

فجهّز يا أيها المتقاعد لذلك المقام مقالاً ﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى﴾(طـه:٦١) ، ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْماً﴾[طـه:١١١].

وكان الحري بهذا المتقاعد أن يتثبت من صدور أمثال هذه المقالات ممن يذم، وأن يوثق كلامه حجة أمام العالمين ، والله تعالى يقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[الحجرات:٦].

فصل

الوقفة الثانية:

قوله: (الجماعة المنشقة، والتي تسمى: السلفية!، والسلف منهم برآء).

فأقول: السلف برآء من كلّ مدّعٍ، والسلفية مجرد اسم وسمة، وقد كذب من قال بأنه لا شرف في الانتساب إليها، ولكن الأفعال تصدق ذلك أو تكذبه!

وإلاّ كم من منتسب للإسلام وهو ليس بمسلم، فهل نذم الإسلام؟!

وكم من منتسب لأهل السنة والجماعة وهو أشعري جهمي صوفي، فهل قرّبهم عندنا هذا الانتساب؟!

وتقول الرافضة عن أنفسهم -كما قاله أبو نصير الطوسي الرافضي-: (بأن الإمامية هم الفرقة الناجية!).

فهل أنقذهم هذا الانتساب؟! أو ضرّ مسمّى الفرقة الناجية هذا الزعم؟!

وأتباع عبدالوهاب رستم الملحد يسمون بـ(الوهابية في المغرب) فهل ننسبهم للشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى، أو نتبرأ من هذا الوصف ونذمه لأنه صار مسمّىً تشتهر به تلك الطائفة المنحرفة؟! وكلتا الطائفتين تسمى بالوهابية، فهل بمجرد الاسم نستطيع تمييز الحق من الباطل؟!

قال ابن القيم رحمه الله تعالى:

يا قوم أصل بلائكم أسماء لم ... ينزل بها الرحمن من سلطانِ
هي عكّستكم غاية التعكيس واقـ ... ـتلعت دياركم من الأركانِ
فتهدمت تلك القصور وأوحشت ... منكم ربوع العلم والإيمان
والذنب ذنبكمُ قبلتم لفظها ... من غير تفصيلٍ ولا فرقانِ
وهي التي اشتملت على أمرين من ... حق وأمر واضح البطلانِ

سـميتم عـرش المهـيمن حيّـزاً والإسـتواء تحيّـزاً بمكـانِ
وجعلـتم فـوق السـموات العـلى جهـة وسـقتم نفـي ذا بـوزانِ
وجعلـتم الإثبـات تشـبيهاً وتجـ ـسيما وهـذا غايـة البهتـانِ
وجعلتم الموصوف جسما قابـل الـ أعـراض والأكـوان والألـوان
وجعلـتم أوصـافه عرضـا وهـ ـذا كلّـه جسرـ إلى النكـرانِ

إلى أن قال :

سموه ما شئتم فليس الشأن في الـ أسـماء بـل في مقصـدٍ ومعـانِ

فأدعياء السلفية والسـنة والجماعـة والأخـوّة والتبليـغ والجهـاد كثـيرون جـداً في هـذا الزمان، ولكن المحق هو من وافق السلف قلباً وقالبـاً، وأحـبهم وشرف بالانتسـاب لهـم، وهم أهل الحديث، والطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، وأهـل الأثـر، لا ينتسـبون إلى أي حزب من تلك الأحزاب التي أسسها مؤسس غير النبي ﷺ .

ولما قيل لابن عباس: أنت على ملّة عليٍّ أم على ملةِ عثمان ﷺ قال: «**لا على ملة علي، ولا على ملّة عثمان، أنا على ملة محمد ﷺ**».

قال الإمام مالك: «**أهل السنة لـيس لهـم لقـب بـه يعرفـون لا جهمـي ولا قـدري ولا رافضي**» يعني غير أهل السنة وهم السلف الصالح وأتباعهم.

قال ابن القيم في "مدارج السالكين" معلقاً على هذا الكلام: «**يعني أن أهل السنة لـيس لهم اسماً ينسبون إليه سواها**».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتـاوى" (٤/ ١٤٩): «**لـيس مـذهب السـلف ممـا يتستر به إلاّ في بلاد أهل البدع، مثل بلاد الرافضة والخوارج، فإن المؤمن المستضعف هنـاك قد يكتم إيمانه واستنانه** -إلى أن قال رحمـه الله: **لا عيـب عـلى مـن أظهـر مـذهب السـلف**

وانتسب إليه، واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق، فإن مذهب السلف لا يكون إلاّ حقا، فإن كان موافقاً له باطنا وظاهراً، فهو بمنزلة المؤمن، الذي هو على الحق باطناً وظاهراً، وإن كان موافقاً له في الظاهر فقط دون الباطن فهو بمنزلة المنافق، فتقبل علانيته وتوكل سريرته إلى الله فإنا لم نؤمر أن ننقب عن قلوب الناس ولا نشق بطونهم».

فكيف بمن لم يوافق السلف ظاهراً في فعله وقوله؟!

فعلى هذا يجب على كلّ منصف أن لا ينجرّ خلف الأسماء ولينظر في حقائق الرجال بأعمالها وأقوالها، فما أسر عبد سريرة إلاّ أخرجها الله تعالى على تقاسيم وجهه وفلتات لسانه.

ولا يجوز أن يوصف من هبّ ودبّ بأنه صاحب سنةّ حتى يظهر منه ما يثبت ذلك – والأصل في الناس السلامة– ولكن لما ظهرت الفرق والجماعات وجب أن يمتحن الناس في دين الله وينظر في دينهم، يقول ابن سيرين : «**إن هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم**» رواه مسلم في مقدمة " صحيحه " .

قال البربهاري في "السنة" : «**والمحنة في الإسلام بدعة، وأمّا اليوم فيمتحن بالسنة**».

ونقل الحافظ ابن حجر في "التهذيب" عن زائدة بن قدامة الثقفي أنه كان لا يحدّث أحداً حتى يمتحنه، وذكر أن زهير بن معاوية كلمه في رجلٍ كي يحدثه، فقال زائدة: «**من أهل السنة هو؟، قال: ما أعرفه ببدعة، فقال: من أهل السنة هو؟، فقال زهير: متى كان الناس هكذا؟!، فقال زائدة: متى كان الناس يشتمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما؟!**».

وفي "طبقات الحنابلة" أن البربهاري لم يكن يجلس مجلساً إلاّ ويذكر فيه أن الله عزّ وجلّ يقعد محمداً ﷺ معه على العرش.

فعلى هذا ينبغي أن ينظر في دين الرجل ولا ينطلِ علينا الألقاب المزيفة، ومما يعرف به الرجل:

[١] لسانه.

[٢] و اخدانه.

قال الشاعر :

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه إن القرين بالمقارن يقتدي

وقال الأوزاعي: «**من خفيت علينا نحلته لم تخف عنّا إلفته**»، رواه ابن بطة في "الإبانة".

فصل

الوقفة الثالثة:

قوله: (**والحق أن نسميها بـ (الخلوف)** ...) .

أقول: جرت عادة أهل البدع تسمية أهل السنة بنقيض ما يعتقدون!، وهذا الذي (مات قاعداً!) جرى على خطاهم، فخذ في ذلك:

قول أبي حاتم وأبي زرعة في معتقد أهل السنة والجماعة فيما رواه عنهم اللالكائي في "السنة": «**علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر ، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية، يريدون إبطال الآثار عن رسول الله ﷺ وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة: مشبهة ونابتة، وعلامة القدرية تسميتهم أهل السنة: مجبرة، وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة: مخالفة ونقصانية، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة: ناصبة**».

قال الإمام إسماعيل الصابوني في كتاب "السنة" له: «**وعلامات أهل البدع على أهلها بادية ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ، واحتقارهم لهم وتسميتهم إيّاهم حشوية وجهلة وظاهرية ومشبهة**».

وهذه عادة أهل البدع وأهل الكفر والنفاق مع كل مسلم صاحب سنة!

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى:

يا قوم إن كان الكتاب وسنة الـ ـمختار حشواً فاشهدوا ببيانِ

إنَّا بحمد إلهنا حشوية فالبهت لا يخفى على الرحمن

فصل

الوقفة الرابعة:

قال مبرراً قصده في إطلاق الخلوف على أهل السنة : (**فوجه هذه التسمية هو معاملة باغي الفساد بنقيض قصده كما هو مقرر في أصول الشريعة ، وهل هناك فساد أعظم من أمر الناس بالسكوت عن المنكرات** ..).

أقول :

قال تعالى : ﴿**أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾ [التوبة:١٠٩].

قد قدم بمقدمة وبنى عليها حكماً، وإذا بطلت المقدمة، فالحكم بلا شك باطل، لأنه لا ينتج عن الباطل إلاّ باطل!

وهو هنا قد افترى -كذباً- بأن الفرقة الجامية! على حدّ زعمه: (**يأمرون الناس بالسكوت عن المنكرات!**).

فيقال: اتق الله عز وجل يا هذا، وانظر ماذا يخرج من رأسك، لقد قلت كلمة سوف توردك غداً أخطر الموارد، أناشدك بالذي خلقك وشق سمعك وبصرك من الذي قال منهم باللفظ أو بالمعنى : (لا تنكروا المنكرات)؟! أو قال: (اسكتوا عن المنكرات)؟!

ابحث في السماء هل تجد لكلامك مصداقا، واخرق الأرض وأنشئ لكذبك أنفاقا، ونازع الجبال طولا، وقلّب لهم الكتب والأوراق الآخرة منها والأولى، واستمع إلى جميع ما سجلّوه بأصواتهم، ولك من الإمهال ما تشاء وتختار، فوالله ليكوننّ عاقبة أمرك الرجوع بخفي الأحمق حنين!

إن مما عُرف عن الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله من خلال تدريسه في المسجد النبوي، والجامعة الإسلامية، هو موقفه الصلب ضد أكبر المنكرات من الشركيات والبدع

المضلّة وسائر المنكرات من تحكيم غير شرع الله، والدعوة إلى تحرير المرأة، وله من نقد الأديان المنحرفة و الفرق الضالة، اليد الطولى ومن قرأ ما سجّله الشيخ رحمه الله تعالى في مجموع رسائله من بحوث ومقالات، يجد فيها موقفه الثابت من هذه المسائل.

وإليك من كلام من تزعم أنه (**المؤسس**) لهذه الفرقة (**الجامية!**) المزعومة، ما يوضح وقوفه ضد سائر المنكرات فإن كان له أتباع فهم على معتقده:

فيقول في ردّه على الشطي الكويتي: «**إن السلفيين حريصون على تصحيح مفاهيم كثيرة للعوام، وأشباه العوام، في باب العقيدة والعبادة وغيرهما، و يدخرون وسعاً في ذلك، نصحاً منهم لعباد الله، والنصح واجب لأن من عرف الله حق المعرفة وسلمت عقيدته من التعلّق بغير الله، وآمن بأسمائه الحسنى وصفاته العليا دون إلحاد أو تحريف فحقق العبودية لله تعالى، سهل عليه القيام بالواجبات والفرائض الأخرى في الإسلام، لأنه وضع حجر الأساس لسيره إلى الله ومن لا فلا**[1] ».

إن أتباع النبي ﷺ صدقاً، وهم الذين يأخذون بهديه ويقتدون بسنته، يأخذون الدين بجميع جوانبه، استجابة لقول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ**﴾[البقرة:٢٠٨].

وقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا للهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**﴾[الأنفال:٢٤].

---

[1] من "مجموع مؤلفات الشيخ" (ص: ٣٦٠-٣٦١)، وحقاً إن أساس القيام بالواجبات واجتناب المنهيات هو مخالطة التوحيد ومعرفة الأسماء والصفات بشاشة القلوب، لأن عامة من عصى الله تعالى - ولو كان بأحقر الذنوب في أعين الناس- هو في الحقيقة لم يقدر الله تعالى حق قدره، ولو عرف الله تعالى حق معرفته ما حصل منه مخالفة لأمر الله تعالى، قال تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧]، ولهذا فالعلماء هم أخشى الناس بالله لعظيم مبلغ علمهم بالله، وأعلم الناس بالله هم العلماء وعلى رأسهم الأنبياء ، ولهذا قال تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[فاطر: ٢٨] ومن كان بالله أعرف كان منه أخوف .

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً﴾ [الأحزاب:٣٦].

فمن المستبعد من الداعي إلى الله أن يعتني بأصول الدين تقريراً، وبأكبر الذنوب تحذيراً، ويهمل ما دون ذلك من شرائع الدين المأمور بها، ومن المنهيات الشرعية المنهي عنها!

ولهذا عرف من أنصار الدعوة السلفية الموقف الصلب ضد كل المنكرات كبيرها وصغيرها، ولعل من أكبر من يشاد بذكرهم في هذه العصور المتأخرة، أئمة الدعوة السلفية في نجد وغيرها، فلينظر في جميع كتبهم ومراسلاتهم، وليراجع كتاب "الدرر السنية في الأجوبة النجدية" وكتاب "المسائل والرسائل النجدية" و"مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب" و "مجموع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم" ، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين رحمهم الله.

كما لا تنكر مواقف هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، منذ تأسيسها، إلى هذا الزمان، ومجموع فتاوى الهيئة توضح موقفهم هذا أتم إيضاح، ومجابهتهم كل ما يسخط الله عز وجل ورسوله ﷺ، ويخالف دين الإسلام، من كبير الأمور وصغيرها.

وتتنوع جهودهم، ومواقفهم المشرفة بحسب الموقف، فتارة يقفون ضد الملاحدة، وتارة ضد ضلال أهل الموالاة لليهود والنصارى، ودعاة التقريب إليهم، وتارة ضد الفرق الضالة المنتسبة للإسلام، وتارة ضد المنكرات الظاهرة والخفية من أكل الربا والزنى وآلات اللهو ونحو ذلك.

فكلّ هذه المنكرات سجلت عنهم مواقف طيبة تجاهها، بالطريقة الشرعية المتقررة عند أهل العلم، لا بالحماس المفرط، والعاطفة المندفعة!، فأين هم عن مثل ذلك؟!

وهذه الشمولية في الدين هي الفارق بين أهل السنة وأهل البدع، فأصل ضلال الطوائف هو تركهم للشمولية في العمل بشرائع الإسلام، وأخذ ما ينصر حزبهم، ويؤيده في الظاهر.

ولهذا جمد الخوارج -من بين أحكام دين الله تعالى ومسائل الشرع- على مسألة الحكم بما أنزل الله، يستدلون ببعض الآيات من كتاب الله عز وجلّ، يفتنون بها الجهال أتباع كل ناعق، كقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤].

وقوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا للهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾[يوسف:٤٠].

فوقفوا في دين الإسلام على هذا الجانب، يتورعون عن أكل عنبة! وذبح خنزير مجوسي!، ولم يتورّعوا من قتال الصحابة وأبناء الصحابة.

وكذلك الجهمية والنفاة المعطلة بنوا دينهم على دعوى التنزيه من التمثيل، فوقعوا في التعطيل أو التأويل!

فأخذوا من نصوص الشريعة ما فيه التنزيه عن المثيل، وتغافلوا عن الآيات التي فيها إثبات الصفات، وإن كان التنزيه والإثبات قد وردا في مقام واحد، ولكنهم أهل أهواء يأخذون ما يشتهون، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وقوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً﴾[مريم:٦٥].

وقوله تعالى في سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[الإخلاص:١-٤].

ففي تلك المواطن -وغيرها كثير- اجتمع إثبات الصفات مع نفي المثيل والسمي والكفؤ، فأخذوا من تلك النصوص الشرعية مطلق النفي، وأعرضوا عن إثبات الصفات، التي أثبتها الله سبحانه لنفسه!! .

وكذلك القدرية بنوا دينهم -تلبيسا وتدليساً- على محبة العدل وتنزيه الله تعالى من الظلم فوقعوا في نفي القدر، وقالوا بأن العبد يخلق فعله!.

والله تعالى قد أخبر بأنه خالق أفعال العباد، وما يجري منهم من خير وشرّ، وأنه ليس للمخلوق مشيئة نافذة خارجة عن مشيئة الله عز وجلّ.

وهم أخذوا النصوص التي فيها وصف الله تعالى نفسه بالعدل، والتي فيها نسبة جريرة الذنوب إلى أصحابها لا إلى تقدير الله! فغرروا بها الجهال، واستخفوا عقول أقوام فاتبعوهم!

ومن تلك الأدلة التي تمسكوا بها وأعرضوا عن غيرها، قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللهَّ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾[آل عمران:١٨٢]، وقوله: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ**﴾[هود:١٠١] ونحوها.

وأغفلوا أن الله تعالى يقول: ﴿**وَاللهَّ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾[الصافات:٩٦] ويقول: ﴿**وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾[التكوير:٢٩] وأن نسبة الأعمال لأصحابها هي نسبة كسبٍ بمشيئة الله، لا نسبة خلق وإيجاد.

وقس على تلك الطوائف المتقدمة، الفرق المنحرفة المعاصرة، فمن الفرق من جعل الدين هو السياسة و الحاكمية، وأغفلوا بقية أصول الدين وفروعه!، حتى فسروا كلمة التوحيد (لا إله إلاّ الله) بـ(لا حاكم إلاّ الله!).

ومن الطوائف الضالة من جعلوا الدين هو جمع الناس على فضائل الأعمال، وانتشالهم من المنكرات المفسّقة، وإن كانت عقيدتهم فاسدة!، وسعوا إلى تهذيب الروح، وتطهير

القلوب بزعمهم، وتعطيل الأعمال، حتى فسرّوا لا إله إلاّ الله بـ(إخراج اليقين الفاسد من القلب وإدخال اليقين الصالح على ذات الله !!) وهذا محض معتقد أهل الحلول والاتحاد!

ومن الطوائف من جعلت الدين كلّه الجهاد، والدعوة إليه، وكأنه هو أساس الدين وقاعدته، وأهملوا بقية شرائع الله والحقوق الواجبة على الفرد.

ولهذا ما من طائفة خرجت في الإسلام إلاّ ولها مسألة تجعلها ديناً توالي عليها وتعادي عليها، إلاّ أهل السنة فكل شريعة محمد ﷺ دينها الذي توالي عليه وتعادي عليه بحسب المقام، ولهذا فإن أهل البدع كلهم مفترقون فيما بينهم متفقون على نصب العداء لأهل السنة.

وكل من تلك الطوائف لهم أدلة و نقولات يستندون إليها، ولكن كما تقدم هي جزء من أدلة المسألة، وتصورها، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا يجوز الأخذ بحكمٍ شرعي في مسألة ما حتى يجمع كلّ ما في المعنى.

والله تعالى يقول: ﴿**أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**﴾[البقرة: ٨٥].

ثم أتريد أن أخبرك من الذي يأمر بالسكوت عن المنكرات!

هم من هم على شاكلة حسن البنا، وأتباعه من أهل التحزب من القطبيين والسروريين، الذين بنوا دينهم على قاعدتهم: (نجتمع فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه) مهما كان نوع الخلاف ولو في أصول الدين، وأي شناعة عن الأمر بالسكوت عن إنكار الشرك الأكبر، وعظائم البدع من التجهم والرفض والتصوف!.

وأي منكر يسعى قادات الإخوان لإنكاره ومؤسس حزبهم يقول: «**فأقرر أن خصومتنا لليهود ليست دينية لأن القران حض على مصافاتهم ومصادقتهم، والإسلام شريعة إنسانية قبل أن يكون شريعة قومية**»[١].

ويقول أيضاً: «**إن الإسلام الحنيف لا يخاصم ديناً ولا يهضم عقيدة ، ولا يظلم غير المؤمنين به مثقال ذرة**»[٢].

لماذا الكيل بمكيالين جائرين!

أترى القذاة في عين خصمك! وتغفل عن الأعواد والأقذار في إنائك!

أين قادات الإخوان المسلمين والقطبيين وأشباههم عن إنكار المنكرات في حزبهم من: مخالطة المردان، وسماع الأناشيد الصوفية الساقطة، والتماثيل البدعية الكاذبة، والتصوير، ومنهم الحليق، ومنهم المتشبه بالإفرنج، ودخول قاداتهم البرلمانات خضوعاً ومساومة!

أمّا أهل السنة؛ وأتباع السلف، هم خير من يقوم بدين الله اليوم، تقبلون الطيب، وتنفون الخبث، وينصرون السنة ويقمعون البدعة، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، كل ذلك بالطريقة الشرعية المعروفة.

قال تعالى: ﴿**الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ**﴾[الحج:٤١] .

وهاهم أدعياء البحث عن قيام دولة الإسلام، لم ترفع لهم راية منصورة في بلدانهم، وإن تطاولت بهم السنون! فماذا بعد ذلك منهم يكون؟!

---

[١] من كتاب "الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ" (١/ ٤٠٩).

[٢] من كتاب "حسن البنا مواقف في الدعوة والتربية" (صحيفة: ١٦٣).

فصل

الوقفة الخامسة :

يقول: (**فهم أرادوا أن ينشروا أفكارهم المشؤومة في أوساط الشباب وقد علموا مسبقاً الطريقة التي توصلهم إلى مرادهم وذلك بإلباس هذه الأفكار لباس سلفنا الصالح لتروج بذلك أفكارهم وتتقبل آراءهم وينخدع بها الجاهل بحالهم وأساس نشأتهم**).

وأقول: تقدم أن مجرد الانتساب إلى السلف والاستدلال بآثارهم لا يكفي في تحقق سلفية المرء وسلامة معتقده حتى يطبق منهج السلف ومعتقدهم وسلوكهم واقعاً يعيشه.

والشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله وأهل السنة قبله وبعده، عندما ينتسبون إلى السلف، تزداد عصبية أرباب الحزبية، ويظنون أن هذا على شاكلة أحزابهم، وحزب يقابل أحزابهم من تأصيل وتقعيد المؤسسين لهذا الحزب!

وما علموا أن أهل السنة وأتباع السلف الصالح ليس لهم إمام يقتدون به إلاّ محمد ﷺ .

وليست لهم أصول يمشون عليها إلاّ أصول أهل السنة التي استنبطوها من الأدلة الشرعية لمقاصد شرعية، لا كأصول الفرق الضالة الأخرى التي لا تنبني على أدلة شرعية، وإن استندوا لأدلة شرعية فمقاصدهم غير شرعية!

ولأهل السنة الشرف بأن إمامتهم ترجع إلى النبي ﷺ، عندما شرف غيرهم باتباع أصول البنا (العشرين)، وأصول الكاندهلوي (الستة)، ونحوها!

ودعوى أن انتساب أهل السنة للسنة إنما هو لتغرير العامة! وأن هذه طريقة أهل البدع والأهواء! يردها أنه هو ومن على شاكلته أولى بهذا المكر لا أهل السنة السلفيون.

فهم الذين يتعلّقون ببعض مقالات الأئمة إن كان فيها نصرة لبعض مقالاتهم، ويعرضون عن سائر مقالاتهم الأخرى التي تنقض أصولهم، وتبطل مقاصدهم الدسيسة،

كما قال الله تعالى عن أرباب الضلالة من اليهود والنصارى والمشركين: ﴿**وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ**﴾[النور:٤٩].

وقال النبي ﷺ عن صاحب الهوى: «**لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب من هواه**» رواه مسلم.

ولهذا يوجد منهم من يتعلق بكلام بعض الأئمة لجلالتهم عند الناس كشيخ الإسلام ابن تيمية، ومحمد بن عبدالوهاب، وابن باز، والألباني، وابن عثيمين، عليهم رحمة الله عز وجلّ، ويعرضون عن الكثير من مقالاتهم.

فهؤلاء العلماء كلهم ينتمون إلى أهل السنة، والسلفية، ويناصرونها، فلماذا لم يستنوا بهم، إن كانوا هم أتباعهم حقاً.

وهؤلاء العلماء يدعون إلى رفض التحزب، وتعدد الفرق، والتعلّق بتقليد الرجال، ويحثون على تجريد الإتباع للرسول ﷺ وحده.

فلماذا هم يؤيدون تعدد الجماعات، ويقرون لكل طائفة صنيعها مع ما فيها من الباطل؟!

وهؤلاء العلماء هم الذين يدعون إلى لزوم جماعة المسلمين عامة، ونبذ التفرق والتحزب والأهواء، ولزوم إمام المسلمين والسمع له والطاعة.

فلماذا يدعو هؤلاء إلى الفرقة، ويحثون الناس على إتّباع إمام معيّن، ويلزمونهم أحياناً بالبيعة! ويوغرون قلوب العامة ضد الحكام، ويسعون في تخريب الأمم، وإثارة التناحر من السباب إلى القتال في المجتمعات الإسلامية! ويرون أن هذه هي الطريقة المثلى لإقامة دولة الإسلام وإصلاح الشعوب كما يزعمون استخفافاً بعقول السذاج.

أما علماء السنة فهم الذي أفنوا أعمارهم في نصرة التوحيد، وتقرير السنة، وتعليمها للناس، والحرص على كتب أهل السنة المتقدمين وتقريرها.

فلماذا يعتني هؤلاء الأدعياء العناية الفائقة بالكتب (الحركية) و(الروحية)، ككتب سيد قطب، ومحمد قطب، و أحمد الراشد، وفتحي يكن، والصاوي، والغزالي، والقرضاوي، وغيرهم من أئمة الضلال، حتى إنهم يفرضون على أتباعهم إدمان النظر في هذه الكتب لمقاصد هم يريدونها!

وعلماء أهل السنة: من أشهر الناس تحذيراً من أهل البدع وهتك أستارهم، فشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى جبهة متحركة نشطة ضد كل صاحب بدعة ومذهب باطل، كاليهود والنصارى والعقلانيين والرافضة والجهمية و الأشاعرة والمتصوفة وطوائف عدّة .

فلماذا لم يهتم المدّعون بذلك ويستنوا بابن تيمية .

أم يخافون أن تظهر الفضيحة أمام العموم بفساد عقائد قاداتهم؟!

والشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى أفنى عمره في كشف شبهات الملحدين، والتحذير منهم كابن سحيم وابن مويس وجماعة في كتب مؤلفة وأعلن تكفيرهم، ورد على الرافضة، ورد على الجهمية والأشاعرة والمتصوفة وغيرهم.

فلماذا لم يسفر هؤلاء المدّعون عن الحقيقة فيسبوه بدعوى أنه يفرّق بين صفوف المسلمين؟!

وشيخنا ابن باز رحمه الله تعالى دروسه ومحاضراته كلّها في التوحيد والسنة، ويشهر الانتماء إلى السلفية، ويدعوا إلى طريقتهم، ويحذر من أهل البدع والأهواء، ويذمهم بأعيانهم كالكوثري والصابوني وحسن السقاف ومحمد علوي مالكي والمسعري ونحوهم.

فلماذا لم يستنوا بطريقته إن كانوا هم الأتباع حقاً لهذا الإمام الجليل؟

والشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى من أكثر العلماء في العصر الحاضر عناية بكتب الاعتقاد، فشرح من مصنفات السنة الكثير ككتاب "اللمعة" لابن قدامة رحمه الله، و"العقيدة الطحاوية" لأبي جعفر الطحاوي رحمه الله، وشرح عدة مؤلفات لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وشرح مؤلفات شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، وصنّف في أصول اعتقاد أهل السنة المصنفات المفردة.

فلماذا لم يستنوا بطريقة الشيخ، ويقرروا معتقد أهل السنة ويطبقوها على واقعهم؟!

وغاية ما يأخذون من مقالات أولئك الأئمة الأجلاّء بعض العبارات والفتاوى التي يظن بأنها توافق ما يريدون أو ربما توافق بعض ما يريدون اجتهاداً منهم رحمهم الله، فيفرحون بها، وكأن هذا الإمام لم يتكلم إلا بما نقلوه!

وقد نهانا الله تعالى عن اتباع المتشابه من كلامه المحكم فكيف بكلام المخلوق الذي يعتريه الخطأ والتقصير؟!

قال تعالى : ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ [آل عمران:٧] .

ثم يقال لهذا المفتري:

من منكم يا قادات الإخوان، وأتباع القطبية، ونظام سلك السرورية: من درّس كتب السنة للأئمة المتقدمين، أعلام الهدى ومصابيح الدجى، أقرب الناس إلى مصادر الدين ؟!

من منكم من درّس كتاب "السنة" لعبدالله بن أحمد رحمه الله تعالى؟

من منكم درّس كتاب "السنة" لمحمد بن نصر المروزي رحمه الله؟

من منكم درّس كتاب "الشريعة" لأبي بكر الآجري رحمه الله؟

من منكم درّس كتاب "الإبانة" لابن بطة رحمه الله ؟

من منكم من درّس كتاب "أصول اعتقاد أهل السنة" للالكائي رحمه الله؟

هؤلاء الأعلام هم الذين أخذنا منهم أصول عقيدتنا، وهم أسلافنا، ولم نخرج عن مقالاتهم مقدار أنملة.

فإما أن تلقوا باللوم عليهم، حتى يعلم القاصي والداني مبلغ ضلالكم، وإمّا أن تدمنوا النظر في مثل ما نظرنا فيه، فإن صدرتم بمثل قولنا ، فهو الذي إليه ندعو.

وهذه وصية لكل أتباع أولئك الأغمار، في أن النجاة كل النجاة تؤخذ بالاتباع لا بالتقليد والابتداع.

يقول أبو العالية الرياحي: «سؤالان يسأل عنها الأولون والآخرون:

ماذا كنتم تعبدون؟ وماذا أجبتم المرسلين؟».

فنحن لا نطلب منكم إلاّ البحث عن الحق كما بحثنا عنه ووجدناه، اقرءوا تلك الكتب الأثرية المسندة المشرِّفة، وطبقوها على واقع الحركات الإسلامية اليوم.

وانظروا إلى عصركم بمنظار سلفكم، ولا تنظروا إلى عقيدة سلفنا بمنظار الخلف الذي خالطته الأهواء والبدع.

فإن وافقتم أهل السنة فيما يقولون، فلتحمدوا الله ولتفرحوا بفضله كما قال تعالى: ﴿**قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ**﴾[يونس:٥٨] .

وإن وجدتم ما قالوه هو الصواب، وما فهمناه منهم هو الباطل، فأرشدونا فالحق ضالة المؤمن وكما قال تعالى: ﴿**نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾[يوسف: ٧٦] .

وإن خالفتمونا وخالفتموهم، وأخلدتم إلى فكر قاداتكم، فلتبكوا على قلوبكم التي ماتت بسموم الكبر و الهوى، ولتكثروا من دعاء الله تعالى بالهداية، فهو الهادي إلى طريق الحق والهدى.

واعلموا أن الله يطمس على قلب كل متكبرٍ صاحب هوى، وإن تناطحت أمام ناظريه الجبال، ونزلت عليه الحجة في قرطاس يقرؤه، كما قال تعالى : ﴿**سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ**﴾[الأعراف:١٤٦].

فبادروا حينئذٍ بالتضرع إلى الله تعالى بأن يدلكم على طريق الهدى، وليكثر من رام النجاة أن يقول بقلب متضرع منيب: ﴿**اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾[الزمر:٤٦] اهدني لما أختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم .

أما قوله: (**لتروج بذلك أفكارهم، وتتقبل آراءهم ، وينخدع بها الجاهل بحالهم ، وأساس نشأتهم**).

يُرد عليه: بأن دين السلفيين لا يطلق عليه هذه العبارات المبتدعة التي نطق بها لسان هذا القائل من قوله: (أفكارهم) و(آرائهم) فدين السلفيين ومعتقدهم مبني على (الآيات) و(الآثار)، أما الفكر والرأي فهم خصومه إن عورض بهما الكتاب والسنة.

فصل

الوقفة السادسة :

قوله : (**أّما تسميتهم بـ(الجامية) فهو نسبة إلى محمد أمان الجامي، الذي أسأل الله العلي العظيم إن كان مغرراً به وصادقاً مع الله أن يغفر له زلته، وإن كانت الأخرى أن يجازيه بما يستحق، فهذا الجامي هو المؤسس الحقيقي إن صح التعبير لهذه الجماعة وخاصة في منطقة نجد وضواحيها**).

وهذا الكلام على ما فيه من لكنة وعجمة!! لي عليه ملاحظات:

الأولى: انتساب هذه الفرقة –بزعمه– إلى الشيخ العلاّمة محمد أمان الجامي رحمه الله تعالى، وهذا من أبطل الباطل، فإن الشيخ محمد أمان الجامي عليه رحمة الله؛ فردٌ من أفرادها، وعالم من علمائها، ولم يأتِ بما ينفرد به عن غيره من الأئمة الأجلاّء كالشيخ عبدالعزيز بن باز والألباني والوادعي عليهم رحمة الله تعالى، وهم في الطريقة والمنهج سواء، ومن أثبت خلاف ذلك فعليه بالدليل المثبت لهذا الاختلاف، ودونه ودون ذلك تقبيل المرفقين.

إذا عُلم هذا: فلماذا تخصص النسبة إليه، من دون هؤلاء، وهم في العقيدة والطريقة سواء، أليس التفريق بين المتفقات من محض الافتراء والهراء؟!

ولا أجد سبباً لتصنيفهم للشيخ محمد أمان الجامي بهذا التصنيف الجديد إلاّ لأنه تكلم في قاداتهم، وهذه أحوال أهل الضلالة مع المتقدمين والمتأخرين من أهل السنة.

فقالوا عن أتباع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (تيميين!!)، فما ضرّ أهل السنة، وأنشد أحدهم[1] قوله :

إن كان إثبات الصفات جميعها ... من غير كيفٍ موجباً لومي

---

[1] من "ذيل تذكرة الحفاظ" (ص: ٢٥٢)، وإيّاك وتعليقات الكوثري على هذا الكتاب فإنها السمّ الزعاف.

وأصير تيمياً بذلك عـنـدكم فالمسلمون جـمـيعهم تيمي

ثم لمّا جاء شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى بدعوة التوحيـد، أراد خصوم دعوته كابن جرجيس وعلوي الحداد وغيرهم فصله عن شيخ الإسلام ابن تيميـة رحمه الله تعالى، ونقلوا من كلام ابن تيمية ما يوهم بأنه يوافقهم، وأن الشـيخ محمـد يخالفـه فيه!! وقالوا عنه بأنه مؤسس لطريقة جديدة، وسموا أتباعه بـ(**الوهابية**) .

قال الشيخ ملا عمران رحمه الله تعالى:

إن كان توحيد الإله تـوهـبـاً فأنا الـمـقـرّ بـأنني وهـّابي

والشيخ محمد لم يخالف شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة واحدة من مسـائل الاعتقـاد، وغالب مسائل الفروع، بل يصرّح دائما بفضله عليه، وأنه نشـأ وتتلمـذ عـلى كتبـه، فلـماذا يقال عنهم بأنهم (**وهابيون**) ولم يقولوا بأنهم: (**تيميون**) ؟!

وهكذا لماذا لم يقولوا عن الشيخ محمد أمان الجامي بأنه (وهابي) أو (تيمي)؟ وهـو مـن أكثر أهل العلم عناية بكتب أولئك الأئمة وتأثراً بما فيها!

وليس هذا التطاول مقصوراً على الشيخ الجامي بل تعدى إلى كثيرٍ غيره، فلم يسلم جمعٌ من علماء أهل السنة من طعنهم ولمزهم وعلى رأسهم شيخنا ابن باز رحمه الله تعالى، ولـولا ما جعل له من المهابة والإجلال في قلوب العامة قبل الخاصة لصرحوا بذلك في كلّ محفـل أمام كلّ أحد.

فغمزوا فيه عندما أفتى بجواز الاستعانة بالأمريكان في حرب الخليج.

وغمزوا فيه عندما أفتى بجواز الصلح مع اليهود[1].

---

[1] بل منهم من تجرأ وكفر شيخنا، ودارت الأيام والليالي حتى ابتلاهم الله بما خاضوا فيه، فدعاء رؤوس قاداتهم إلى (**التطبيـع**) مـع اليهود، و(**التعايش**) مع عتاة المغتصبين النصارى، فانقلب زئير ذلك الأسد – ظلماً وعدواناً على شيخنا ابن باز – إلى نقيق ضـفدعة يرقعون بها لقاداتهم! أفٍّ لكم: أحرام على شيخنا حلال لكم؟ أكفر من شيخنا إسلام منكم، وقولكم أردى وأدهى وأمر؟!

وغمزوا فيه عندما أمر بإيقاف (**دعاة صحوتهم**) قبل سنوات!!

وغير ذلك من المغامز التي يتكلمون بها في نواديهم ومراكزهم ومخيماتهم.

وقالوا عنه وعن علماء الحديث والفقه: (**علماء حيض ونفاس**) وقالوا (**لا يفقهون الواقع**) وأنهم (**لا يعدون مرجعية علمية صحيحة للناس!!**)[1] .

فما هو سبب تخصيص الشيخ محمد أمان الجامي بهذه النسبة إذن؟!

ولكن لعل في هذه الفرية منهم حكمة أرادها الله تعالى أسوة لشيخنا بالنبي ﷺ حيث صرف الله تعالى الذم عن أهل السنة، والسلفية، وأهل الحديث، وأهل الأثر وكلها أسماء شرعية مباركة، فصرف الله الذم عنها إلى: الجامية! فلم يشتموا السنة وإنما شتموا الجامية، وهذا نصرٌ من الله وتأييد.

والأسوة لنا في النبي ﷺ كما روى البخاري في "صحيحه" قال: حدثنا علي بن عبدالله حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**ألا تعجبون كيف يصرف الله عني شتم قريش ولعنهم يشتمون مذمما ويلعنون مذمما وأنا محمد**».

كيف والجامية عند أهل التحقيق والنظر: فرقة صوفية بدعية [2] معروفة عند أهل التصوف.

---

[1] كل هذ قاله سلمان بن فهد العودة، كما هو مثبّت عليه ليس المجال مجال ذكرها الآن، ومن أراد التثبت فليراجع "البيان المختصر لضلالات سلمان العودة وسفر الحوالي وناصر العمر"، وكتاب " الإرهاب" لزيد المدخلي ، وكتاب "القطبية" للعدناني.

[2] **الجامية** فرقة تنسب إلى الشيخ أبي نصر أحمد بن أبي الحسين النامقي **الجامي** المتوفى سنة ست وثلاثين وخمسمائة مؤلف "أنيس التائبين وسراج السائرين" و"بحار الحقيقة" و"رسالة السمرقندي" و"السر المكتوم والعقد المنظوم في الطلسمات" و"مفتاح النجاة".

وقال صاحب "هداية العارفين": «النامقي أحمد بن أبي الحسن علي بن محمد بن جرير بن عبد الله النامقي أبو النصر **الجامي** الخراساني الصوفي توفي سنة ٥٣٦ من تصانيفه "أنس المستأنسين وأنيس التائبين وجنة المشتاقين وسراج السائرين" في ثلاث

فالحمد لله إذ صرف الذم عن الأسماء الشرعية إلى اسمٍ نذمه ولا نقبله ونقول كما قال نبينا: صرف الله عنا ذمهم ولعنهم، إنما يذمون الجامية ونحن أهل السنة.

الملاحظة الثانية: قوله: (**الذي أسأل الله العلي العظيم إن كان مغرراً به وصادقاً مع الله أن يغفر له زلته، وإن كانت الأخرى أن يجازيه بما يستحق**).

قلت: وهذا من الحماقة في الكلام!! كيف يزعم أن شخصاً أسس مذهباً وهو مغرر به؟!

فالنسبة حينئذٍ تكون للمغرِّر -بكسر الراء مشددة- لا إلى المغرَّر به -بفتح الراء مشددة- فمن يكون؟!

ثم إنه اعتذر له بأنه مغررٌ به في هذه الطريقة التي يمقتها، ودعا الله أن يغفر له ذنبه، وهو من العلماء الأجلاّء، فلماذا لا يعتذر أيضاً لأتباعه -على حدّ زعمه في محبة العذر- فهم عند جناب علم هذا الشيخ -المتقاعد- جهال! والجاهل في مثل هذه المسائل أولى بالإعذار من العالم!

مجلدات و "السر المكتوم في الطلسمات" و"فتوح الروح" و"كتاب الاعتقادات" و"كتاب التذكيرات" و"مفتاح النجاة" وغير ذلك».

وسلسلة الطريقة **الجامية** ذكرها عبدالحي الكتاني في "فهرسته" (ص: ٩٥٥) حيث يرويها الزبيدي الصوفي، قال الكتاني: «إنه يروي الطريقة **الجامية** من طريق قطب الدين النهراولي عن أبيه عن أبي الفتوح الطاوسي قال: (لبستها أي خرقتها من يد المعمر بابا يوسف الهروي وهو من يد صاحب الطريقة يعني شيخ الإسلام!! قطب الدين أحمد النامقي **الجامي**... ».

والجامي: نسبة إلى مدينة الجام، من بلاد فارس، قال ابن بطوطة في "رحلته": «سافرنا من هراة إلى مدينة **الجام**، وهي متوسطة حسنة، ذات بساتين وأشجار وعيون كثيرة وأنهار، وأكثرها التوت، والحرير بها كثير. وهي تنسب إلى الولي العابد الزاهد شهاب الدين أحمد **الجامي**، وسنذكر حكايته، وحفيده الشيخ أحمد المعروف بزاده الذي قتله ملك الهند».

وقال السيوطي في "لب اللباب" : «**الجامي**: بميم إلى **جام** ويقال زام بالزاي قصبة بنواحي نيسابور».

وفي "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" للحافظ ابن حجر قال: «أبو جعفر أحمد بن موسى الأديب الجامي، من قرية بنيسابور يقال لها جام ، ويقال لها: زام – بالزاي ، ذكره ابن السمعاني ، وبالحاء المهملة : أنجب بن أحمد بن مكارم الحامي ... ».

ومن ذريته وأحفاده عبدالرحمن بن أحمد الجامي صاحب الحاشية الشهيرة على "شرح الكافية" لابن الحاجب، وتفسير الجامي.

ومنهم عبداللطيف بن عبدالمؤمن الجامي ، وابنه محمد الجامي ، وغيرهم .

أيضاً قوله: (**وإن كانت الأخرى أن يجازيه بما يستحق**).

فيقال: هلاّ شملته –يا هذا– برحابة صدرك، وسعة قلبك على المسلمين وبغية الرحمة لهم والشفقة عليهم! ودعوت له بالمغفرة والرحمة، فهذا من حقوق المسلم على المسلم! فأين حفظ حقوق المسلمين عندك؟!

الملاحظة الثالثة: في قول هذا المتقاعد: (**فهذا الجامي هو المؤسس الحقيقي إن صح التعبير لهذه الجماعة وخاصة في منطقة نجد وضواحيها**).

أقول: نجد لا يطلق عليها (منطقة) لا طبيعةً ولا نظامياً، وليست لها ضاحية، وإنما لها حدود! فهي إقليم من أقاليم جزيرة العرب، ولعلّه يريد بذلك **الرياض وضواحيها** ولكن أدركته اللُّكنة.

ثم كيف يزعم تخصيص هذا التأسيس في نجد، والشيخ كما هو معروف مدني المنشأ والمسكن؟!

ومن كلام هذا الجاهل كأن نجداً باتت خالية ممن هم على منهج السلف، بينما هي أصل منشأهم في القرون المتأخرة.

أوليس من نجدٍ الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى، الذي شرقت بدعوته أرياق أهل البدع والوثنية في عصره وبعد عصره؟!

أوليس من نجدٍ أبناء الشيخ وأحفاده الأخيار إلى هذا العصر، وهم أئمة السلفية في هذا العصر؟

ومن المعاصرين الأحياء أمثال الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، مفتي عام المملكة؟!

وأمثال معالي الشيخ العلامة صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ؟!

أوليس من نجدٍ الإمام العلامة حمد بن ناصر بن معمّر رحمه الله قامع المبتدعة والمشركين، وأهل البدع و الزيغ الملحدين؟!

أوليس من نجدٍ الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين رحمه الله، وهو من هو؟! في غلظته على أهل البدع والأهواء والتحذير منهم.

أوليس من نجدٍ الشيخ سليمان بن سحمان العسيري ثم النجدي رحمه الله، وهو حسّان زمانه في قمع أهل البدع والأهواء، والتحذير منهم شعراً ونثرا؟!

أوليس من نجدٍ الشيخ حمد بن عتيق وأولاده سعد وعبدالله وغيرهم؛ عليهم رحمة الله، وهم مقامع من حديد على أهل البدع والأهواء؟!

أوليس من نجدٍ الشيخ سليمان بن عبدالرحمن الحمدان رحمه الله، محطّم البردة الشركية من أعمدة المسجد النبوي؟!

أوليس من نجدٍ العلامة حمود التويجري رحمه الله؛ وهو علم للسنة يعرفه رهبةً كلّ مناوئ للدين؟!

أوليس من أهل نجدٍ الفتى الفتيّ الحاذق عبدالله بن محمد الدويش رحمه الله الذي كشف طريقة سلمان العودة[1]، ربما قبل أن يعرف هذا المتقاعد أن في الوجود رجل يدعى بمحمد الجامي!

إنّي أناشد بالله هذا المتقاعد وكل من غمز في أعلام أهل السنة في هذا العصر أن يقارنوا بين حال الفريقين، هل بينهم فروق يختلفون فيها؟!

وليقرأ كتاب "الدرر السنية في الأجوبة النجدية" ، و"المسائل والرسائل النجدية"، ولينظر كيف موقفهم الصلب من أهل البدع والأهواء، وكيف موقف خصوم الدعوة السلفية منهم؟!

---

[1] في كتابه "النقض الرشيد على مدّعي التشديد"، ووصفه فيه بالهوى والجهل، وكان هذا في أول هذا القرن الهجري.

فصل

الوقفة السابعة :

قوله: **(وليس كلامي هذا قدحاً في الوافدين -كلا والله-، بل يا مرحبا بهم في هذه البلاد ، إن أردوا عملاً شريفاً أو علماً نافعاً يدعون به إلى الله ويجمعون به شمل الأمة، أمّا إذا أرادوا بتعليمهم تفريق شمل الأمة وجعل أنفسهم معاول هدم لهذه الصحوة المباركة فلا بارك الله فيهم وعجل الله بهلاكهم)**.

أقول: لما ذكر هذا المتقاعد أن الشيخ الجامي وافدٌ على جزيرة العرب تذكر أشياخاً له قد وفدوا من خارجها، فخشيَ أن يلحقهم الذم، فأخذ يعتذر لبقية الوافدين بهذا القول، فمن يكون هؤلاء الذين شملهم باستثنائه؟

هل يريد بهم الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله؟

أم يريد شيخنا الشيخ العلامة عبدالرزاق العفيفي المصري رحمه الله؟

أم يريد الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى عندما كان مدرساً في الجامعة الإسلامية؟

أم يريد الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي اليماني رحمه الله تعالى، كذلك؟

هل يريد هؤلاء؟

أم يريد أشياخ الحزبية الذين أورثوا هذه البلاد كلّ بلية عندما حمتهم من حكوماتهم الغاشمة ، كأمثال:

شيخهم محمد قطب المصري، في مكة المكرمة.

وشيخهم محمد سرور زين العابدين في القصيم.

وشيخهم محمد العبدة في الرس.

وشيخهم عبدالله ناصح علوان في جدّة.

وشيخهم عبدالرحيم الطحان في أبها.

وغيرهم كثير.

وقِسْ هؤلاء وأثرهم في المجتمع بأثر الشيخ العلامة محمد أمان الجامي رحمه الله تعالى، وجهد المتصل المتواصل في الدعوة إلى التوحيد والسنة، وعدد الذي تخرجوا من تحت يده دعاةً إلى التوحيد والسنة في مشارق الأرض ومغاربها ممن واظب على دروسه في المسجد النبوي الشريف، وعلى مقاعد الجامعة الإسلامية.

أهو خيرٌ أمّن بثّ سمومه ثم اعتصم بدول الكفر وأخذ يعلن مشين غلِّه الذي ملأ قلبه من هناك بالتعيير والتكفير لهذه البلاد حكاماً وعلماء وعامة تحت شعارات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

فصل

الوقفة الثامنة:

قوله: (**البروتوكول الأول: الولاء التام للحكام، نحن لا ننكر أن من أصول أهل السنة والجماعة عدم الخروج على الحاكم وطاعته بالمعروف، ولكن للأسف أن هذا الأصل في العقيدة ين إفراط وتفريط، فهذه الجماعة ممن أساء فهم هذا الأصل حتى جعلت نصح الحكام خروجاً، وجعلت طاعتهم: أن تعبدهم وذلك بالرضا في تحليل الحرام – كما يرضى عن الولاء للكفار والرضا بمناصرة الكفار على المسلمين ونحو ذلك، أمّا الرضا في تحريم الحلال: مثل الرضا عن سجن العلماء وطلبة العلم والمجاهدين حيث حرّموا عليهم نشر العلم الواجب نشره ، وقد قال شيخ الإسلام لما قضي بسجنه: (من قال أن ذلك فعل بالشرع فهو كافر بإجماع المسلمين) الفتاوى [٣/ ٢٥٤] ، وهذا بلا شك إفراط في هذه القضية**).

أقول: وهذا الكلام عليه ملاحظات:

الأولى: قوله (البروتوكول!)، ومعنى هذه الكلمة بالعربية (المعاهدة والميثاق)، ولكن أي معاهدة وميثاق كانت بين هؤلاء الجامية؟

ومتى كانت؟

وأين وقعّت؟

ثم هل افتقد هذا المتقاعد أدب الحوار مع إخوانه المسلمين، حتى يصف منهجهم بالبروتوكولات تشبيهاً لهم باليهود.

إن (بروتوكولاتهم) حسب تسميتك، ومعاهداتهم حسب عرفنا المسلم، هي الرجوع للكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، ونبذ البدع والأهواء ومن يناصرها، فما ضرهم تسميتكم هذه.

والعهود والمواثيق المبتدعة موجودة عند غيرهم، من الأحزاب والفرق الضالة.

الملاحظة الثانية: قوله: (**الولاء التام للحكام ، نحن لا ننكر أن من أصول أهل السنة والجماعة عدم الخروج على الحاكم وطاعته بالمعروف، ولكن للأسف أن هذا الأصل في العقيدة ين إفراط وتفريط، فهذه الجماعة ممن أساء فهم هذا الأصل حتى جعلت نصح الحكام خروجاً**).

أقول: هذا شبيه بما تقدم، ومن أين لهذا الزاعم المفتري أن يثبت بأنهم يوالون الحكام مولاة تامة متضمنة للطاعة العمياء بغير حجة ولا برهان، أليس هذا من البهتان الذي حرمه الله تعالى ورسوله ﷺ.

وإلاّ فحقيقة الأمر أن هؤلاء القوم: من أصدق الناس نصيحة للحكام، لم ينزعوا يداً من طاعة، ولم يخرجوا عن سبيل الجماعة، ولم يوافقوهم على منكرٍ فعلوه، وهم أقرب الناس للنصيحة الصريحة بالطرق الصحيحة، لا يذهبون مذهب الضلال من أذناب السلاطين، ويقرونهم على جميع ما صنعوا، ولا يذهبون مذهب الخوارج المسلحة أو القعدية فيخرجون عليهم وينزعون اليد من الطاعة باليد أو باللسان!

وقوله: (**فهذه الجماعة ممن أساء فهم هذا الأصل حتى جعلت نصح الحكام خروجاً**).

أقول: أنت الذي تريد تعليمهم هذا الأصل! ياللعجب!

هم أعرف منك بهذا لتعلقهم الصادق بكتب أئمة الدين من قبلهم، ومعرفتهم بأصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من مصنفاتهم، لا من تقريرات المتخلفين الذين أفسدوا أذهان الجهلة الرعاع بتلبيساتهم.

من الذي أساء هذا الفهم؟

أهم هؤلاء الأشخاص، أم قادات فرقة الإخوان المفلسين، والحزبيين المخالفين؟

وهذا أحد زعمائهم الذي صنّف لهم مصنفاتٍ هي أقرب إليهم من الصحاح والمسانيد يقول: (**إن الخروج على أئمة الجور سنة سلفية!**).

وهو أحمد الراشد مؤلف الكتب الحزبية الخارجية التي هي زاد الحزبيين في كلّ مكان حتى في القرى والهجر في بلادنا! وعمدتها (**الرقائق**) ثم (**العوائق**) ثم (**المنطلق**) ، ثم (**صناعة الحياة**) ثم (**المسار**).

وقال هذا الكلام في كتابه المذكور آخراً (**المسار!**).

فمن الذي فرّط في هذا الأصل حقيقة؟!

ومن منهم من جعل نصيحة ولاة الأمر خروجاً، وأين ذكروا ذلك، وقد قرر الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله تعالى، هذا الأصل في أكثر من موطن وذكر الخروج وحذر منه، وذكر وجوب نصيحة السلطان بالطريقة الحسنى، ومن ذلك محاضرته التي يعرفها الحزبيون عامة وفي الرياض خاصة، حين ألقاها هناك عام (١٤١٤هـ)، وحاولوا الاعتداء عليه فيها، بجامع عبدالمحسن العبيكان، وكان عنوانها "الدين النصيحة"، شرح فيها حديث أبي رقية تميم الداري ﷺ، وفيه وجوب النصح لأئمة المسلمين.

ولو سمى هؤلاء الذين تذمهم نصح الحكام خروجاً فهم لا يعنون به مطلق النصح لهم، وإنما يعنون الطريقة الخارجية القعدية وهي التشهير بأخطاء الحكام والأمراء أمام الناس، فإن هذه من طرق الخوارج، إذ الأصل في نصيحة السلطان وكلّ أحد هو الإخفاء وعدم الجهر بها، كما قال تعالى: ﴿**لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ**﴾ الآية [النساء:١١٤] .

فالأصل في التناجي وإخفاء الكلام مذموم إلا في هذه الثلاث التي ذكر الله عز وجل.

ويُستثنى من ذلك من ظهر شرّه من سائر الناس فإن التحذير منه يشهر بـه، أمّـا الإمـام خاصة فلا، لأن المفسدة الحاصلة بالتشهير به كبيرة، وعواقبها على المسلمين حكاماً وشـعباً خطيرة.

أيضاً في النصيحة العلنية للسلطان مخالفة لسنة النبي ﷺ، وطريقة أهل السنة، إذ إن مـن منهج أهل السنة في نصـيحة ولاة الأمـر هـو الإخفـاء واللـين معهـم، كـما روى أحمـد في "مسنده" وابن أبي عاصم في "السنة" عن عياض بـن غَـنْم ﷺ قـال: قـال رسـول الله ﷺ: «**من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبده علانية ولكن ليأخذه بيده فيخلو بـه، ولينصـحه، فإن قبل منه ذلك وإلاّ كان قد أدى الذي عليه له**».

وفي "المسند" (٤/ ٣٨٣) عن سعيد بن جمهان أنه كان يتكلم في السلطان، فقال عبـدالله بن أبي أوفى: «**ويحك يابن جمهان؛ عليك بالسواد الأعظم، إن كـان السـلطان يسـمع منـك فأته في بيته فأخبره بما تعلم، فإن قبل منك وإلاّ فدعه، فإنك لست بأعلم منه**».

وفي "الصحيحين" أن أناساً انتقدوا على أسامة بن زيد ﷺ، وقالوا لـه: ألا تـدخل عـلى عثمان وتكلمه؟! فقال: «**أترون أني لا أكلمه إلاّ أسمعكم؟ والله لقد كلمته فـيما بينـي وبينـه مادون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه**».

وروي عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: «**أيها الرعية: لنا علـيكم حقـاً النصـيحة بالغيـب والمعاونة على الخير**».

وسئل ابن عباس ﷺ عن كيفية نصيحة السلطان ؟ فقال: «**إن كنت فاعلاً ولا بـدّ ففـيما بينك وبينه**»، ذكرهما ابن رجب في "جامع العلوم والحكم".

قال شيخنا المحقق ابن باز رحمه الله تعالى: «**ليس مـن مـنهج السـلف التشـهير بعيـوب الولاة وذكر ذلك على المنابر، لأن ذلك يفضي إلى الانقلابـات وعـدم السـمع والطاعـة في المعروف، ويفضي إلى الخروج الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة الصـحيحة المتبعـة عنـد**

السلف : النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير .. ».

فهذا من منهج أهل السنة في نصيحة السلطان، وقد خالفه هذا الذي يهرف بما لا يعرف كما سيأتي.

وأما أهل السنة صدقاً وعدلاً فقد ناصحوا السلطان مرات ومرات، وهذا من عظيم حقه عليهم، ولكن لا يشترط إعلام الناس بذلك ولا يستحسن إعلانه ديناً وخلقاً ومصلحة[1].

الملاحظة الثالثة: قوله (**وجعلت طاعتهم: أن تعبدهم وذلك بالرضا في تحليل الحرام، كما يرضى عن الولاء للكفار، والرضا بمناصرة الكفار على المسلمين ونحو ذلك**).

أقول: أفٍّ للكذب وأهله، ومن أين يثبت هذا المفرط هذا غداً أمام الله تعالى، وكيف يجرؤ على تكفيرهم بأنهم أشركوا بالله (شرك الطاعة!!).

وانظر إلى مثاله الذي ضربه على الطاعة الشركية، من يقصد بهم؟! فهو بهذا الكلام – شاء أم أبى – يعتبر هيئة كبار العلماء في هذه البلاد – حماها الله – من الفرقة الجامية التي يزعم، وهذا من كذبه وافترائه، وإلاّ فمن الذين أطاعوا أو عبدوا الحكام، وحللوا ما حرمه الله عز وجل لأجلهم، وتقرباً لهم!

فليُنظر كيف فضحه الله عز وجلّ، وأظهر لنا فساد طويته، وموقفه الحاقد من علماء هذه البلاد.

ثم ليُتأمل في جراءته كيف جعل فتوى أهل العلم في ذلك من تحليل ما حرم الله، فمن الذي من أولئك المعنيين أجاز مولاة الكفار مطلقاً؟!

---

[1] قال شيخنا العلامة محمد بن عثيمين رحمه الله كلاماً حسناً في هذا الباب في مجلسه الذي عقده في نقد اللجنة المسماة بـ "لجنة الحقوق الشرعية" فليراجع.

ومن منهم أجاز مناصرة الكفار على المسلمين؟!

وإن كنت تعني بذلك التأييد الأخير لصنيع الدولة الكافرة الجائرة أمريكا، وضربها للأفغان؟! فمَنْ مِنْ أهل العلم من أيَّد صنيع أمريكا وظلمها؟!

ثم هبّ أنهم أيدوا: أليس عندهم أدلة ونصوص تحكمهم بحفظ العهود والمواثيق وإن كان في ذلك ضررٌ ببعض المسلمين إذا قبلوا بالعهد أولاً، ومثل ذلك يكون من المسائل التي يعذر المخالف فيها بالشبهة على فرض ثبوت الخطأ عليهم في هذه المسألة!

وهنا أمر لابدّ من التنبيه عليه، وهو مزلق يقع فيه من هم أعلم من هذا الذي (مات قاعداً!):

وهو التحقيق العلمي عند أهل العلم؛ في:

ضابط الموالاة التي يكفر صاحبها والتي لا يكفر صاحبها؟!

وفي كون الشبهة أو الشهوة أو الحاجة التي يتعلل بها الموالي هل تشفع له في دفع الكفر عنه أم لا؟

وفي كون العهد والميثاق هل يقر الاعتداء من أحد الطرفين على المسلم إذا نقضه، كما حصل من موافقة النبي ﷺ على تسليم من جاء مسلماً إلى الكفار، في صلح الحديبية؟

كل هذه الأمور تحتاج إلى نظر ثاقب من أهل العلم والتحقيق، لا إلى حماس دعيّ للعلم المتستر.

الملاحظة الرابعة: قوله: (**أمّا الرضا في تحريم الحلال: مثل الرضا عن سجن العلماء وطلبة العلم والمجاهدين حيث حرّموا عليهم نشر العلم الواجب نشره، وقد قال شيخ الإسلام لما قضي بسجنه: من قال أن ذلك فعل بالشرع فهو كافر بإجماع المسلمين ، (الفتاوى: ٣/ ٢٥٤)، وهذا بلا شك إفراط في هذه القضية**).

أقول: وهذا من الخلط الكبير، ومن عادته في جميع كلامه السابق واللاحق أنه يلزمهم بمذهب ومبدأ ثم يُعقب ذلك بالحكم الذي لا يخالف غالباً فيه أحد!

فعندما ألزمهم بمذهب السوء، أظهر لهم النتيجة السيئة!

ومن ذلك ما ها هنا، من جعله مثال رضاهم بتحليل الحلال -وهذا تكفير أيضاً!- هو رضاهم بسجن (**العلماء**) و(**طلبة العلم**) و(**المجاهدين**)، وأنهم (حرموا عليهم نشر العلم الواجب نشره)، وهذا الكلام فيه ضلال يكشفه أكثر من وجه:

الأول: من همُ العلماء الذين تقصدهم وطلبة العلم والمجاهدون؟

في عُرْفِ أهل السنة: أن العلماء هم الوقّافون عند نصوص الوحيين، الذين لزموا الجماعة والسمع والطاعة، من أمثال عبدالعزيز بن باز وابن عثيمين رحمهم الله، ولم يسجنوا حتى نفرح ونرضى بسجنهم!

الثاني : أمّا إن كنتَ تريد غيرهم من أدعياء العلم الذين: يريدون شق الصف، وتوغير قلوب الشعب على الحكام، ويشككون في ولاة هذا البلد وعلمائه، ويدسون بينهم الفساد، فإن هذا العمل مما يشكرون عليه، ولهذا فقد أيد شيخنا ابن باز رحمه الله، وهيئة كبار العلماء سجن بعضهم، وقتل البعض الآخر! لأنهم مفسدون في الأرض، فليكشف تستره وليغمز في علمائنا صدقاً!

وسجنُ أو قتلُ أمثالِ هؤلاء الذين يفسدون في الأرض وإن حسن قصدهم قربة ونصر للدين، لا كفر أيها المسكين! فالنبي ﷺ يقول: «**من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد فاضربوا عنقه كائناً من كان**» رواه مسلم .

وروى العقيلي في "الضعفاء" أن رجاء بن حيوة كتب إلى هشام بن عبدالملك: «**بلغني يا أمير المؤمنين أنه دخل عليك شي من قتل غيلان وصالح، وأقسم لك يا أمير المؤمنين أن قتلهم خير من قتل ألفين من الروم والترك**».

وهكذا كتب نمير بن أوس إليه وقال: «**يا أمير المؤمنين إن قتل غيلان كان من فتوح الله العظام على هذه الأمة**».

الثالث: هب أنهم علماء وطلبة علم ومجاهدون، فمن قال من أهل العلم أن الرضا بذلك يعد من الكفر الذي ينقل صاحبه من الملة؟! إن غاية ما في ذلك أن أولئك العلماء الذي رضوا بسجنهم وهم بهذا الوصف إن كانوا على حق، فإن هؤلاء الراضين: أهلُ ظلم وجور تبعاً لهذا الحاكم، ولا يبلغ هذا منهم إلى حدّ الكفر.

وأما كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الآتي فسوف يظهر عن قريب تلبيس الناقل في فهمه!!

الرابع: ثم ما هذا العلم الذي يجب عليهم نشره ومنعوا من ذلك؟!

هل تريد علم التوحيد والصلاة والصوم والحج والزكاة والآداب العامة والخاصة وسائر علوم الشريعة؟

فهاهم أكابر علماء الدنيا يوضحونه للناس عبر الدروس والخطب بل حتى المناهج المدرسية للطلاب والطالبات، بما في ذلك تحريم موالاة الكفار ومع ذلك لم يسجنوا!

أم تريد الإخبار عن عدد البغايا في بريطانيا! وثمن الفول في البرازيل! كما يقوله ناصر العمر في الواقع الذي يريده عندما قال في التمثيل على صغر العالم من كتاب : "فقه الواقع" (ص: ٢٩) : «**فإذا وقع حادث ذو بال في أمريكا أثر على أسواق اليابان في اليوم نفسه وارتفاع الأسهم في وول ستريت بلندن يؤثر على قيمة الفول في البرازيل!!**».

أم تريد بهذا العلم الذي يجب نشره: تتبع سقطات الحكام! وأنهم يسلبون كذا! ويغتصبون كذا! ويفعلون في الخارج كذا!

فما هي منفعة العباد من هذا الكلام في عاجل أمرهم وأخراه ؟!

مع أن أصل فعل الحكام لذلك ثابت عند علماء السنة بالسنة الصحيحة بأنه سيكون علينا في آخر الزمان أمراء يستأثرون بالمال أنفسهم، فلما سأل الصحابة عن طريقة العمل معهم قال لهم النبي ﷺ: «**أدوا الذي عليكم واسألوا الله حقكم**».

ألم يقل - أيها المجاهد الذي مات قاعداً-: «**حتى تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان**».

ألم يقل: «**لا؛ ما أقاموا فيكم الصلاة**»؟!

فلماذا يسيء أدعياء العلم الطريقة السنية السلفية الصحيحة في الإنكار عليهم إذن؟!

الخامس: استدلاله بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وليس له فيه دليل، وأراد أن يوهم البُلْهَ بذكر الجزء والصفحة، بينما كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى غير ما يريد هذا المسكين المتقاعد!

فهاك نصّه أولاً بما قبله، ثم شاركني أيها القارئ العزيز في مقصود شيخ الإسلام ابن تيمية فقال رحمه الله: «**فلما ذهبوا بي إلى الحبس حكم بما حكم به وأثبت ما أثبت وأمر في الكتاب السلطاني بما أمر به فهل يقول أحد من اليهود أو النصارى دع المسلمين إن هذا حبس بالشرع فضلا عن أن يقال: شرع محمد بن عبد الله، وهذا مما يعلم الصبيان الصغار بالاضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله، وهذا الحاكم هو وذووه دائما يقولون فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله، وهذا الحكم مخالف لشرع الله - الذي أجمع المسلمون عليه - من أكثر من عشرين وجها، ثم النصارى في حبس حسن: يشركون فيه بالله ويتخذون فيه الكنائس فيا ليت حبسنا كان من جنس حبس النصارى ويا ليتنا سوينا بالمشركين وعباد الأوثان بل لأولئك الكرامة ولنا الهوان . فهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: أن رسول الله ﷺ أمر بهذا، وبأي ذنب حبس إخوتي في دين الإسلام غير الكذب والبهتان ومن قال: إن ذلك فعل بالشرع فقد كفر بإجماع المسلمين، وقلت له في**

ضمن الكلام أنت لو ادعى عليك رجل بعشرة دراهم وأنت حاضر في البلد، غير ممتنع من حضور مجلس الحاكم لم يكن للحاكم أن يحكم عليك في غيبتك هذا في الحقوق فكيف بالعقوبات التي يحرم فيها ذلك بإجماع المسلمين» "الفتاوى" (٣/ ٢٤٨).

هذا الكلام من شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في من قال إن القيام بسجنه وسجن من معه ممن قال بالحق المعلوم من الدين بالضرورة مباح بغير حق، مع إكرام الكفار، والاحتفاء بهم في سجونهم التي هي مقام العقوبة، فمن يقول بأن هذا الصنيع من شرع الله عز وجلّ، فإنه كافر بالله سبحانه وتعالى، وهذا غير ما استدللت به من أجله.

لكن العلماء عندما استحلوا سجن هؤلاء العلماء! وطلاب العلم! والمجاهدين! كما تزعم، ما استحلوه وأجازوه إلا بسبب ما صدر منهم من مخالفة للطريقة الشرعية في النصح، وتشكيلهم للخطر على أهل هذه البلاد لمخالفاتهم وتأثرهم ببعض الأقوال الشاذة من الفرق المنحرفة، كما تقدم الإشارة إلى من تكلم عن مقالاتهم سابقاً.

وإذا كان حق من قال ما هو أقلّ من ذلك هو: الطرد والتعزير، فكيف بمن جمع بين الخلط في مسائل الاعتقاد، وتوغير القلوب على الحكام، وإساءة الطريقة الصحيحة في النصيحة، والثناء على أهل البدع، والطعن في العلم والعلماء؟!

ولهذا لم يكفّر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله خصومه عندما سُجنِ بتأييد منهم في مسائل تخفى فيها الحجة من مسائل الاعتقاد، ومسائل الفروع التي يسوغ فيها الاجتهاد كمسألة الطلاق بالثلاث، فقد امتحن فيها وسجن أكثر من مرّة، ولم ينقل عنه أنه كفرهم، أو عدّ هذا التأييد منهم كفرا ينقل عن الملة.

وعلى رأسهم الذي كتب ذلك الكتاب وقال بأن سجن شيخ الإسلام كان بشرع النبي ﷺ، وهو القاضي ابن مخلوف المالكي.

فكأن هذا الوزير الذي مات قاعداً، يدور حول إثبات استحلال الحرام لهؤلاء (الجامية!!) ، ويلحق بهم (كبار العلماء!!) كي يلزم الغير بتكفيرهم لاستحلالهم ما حرّم بالإجماع عندهم!!

فيقال دونك ودون ذلك مقدمتان:

الأولى: إثبات أن هذا الأمر حرام بالإجماع.

والثانية: إثبات صدور الاستحلال المعتبر عند أهل العلم منهم، ثم تحظى بالنتيجة وهي: تكفيرهم.

وكون أن سجنهم قد تبيّن حلّه، وانتقض بذلك زعمك القول بحرمته وأنه بالإجماع! فبذلك بطلت المقدمة الأولى.

وعلى هذا فلا ورود للمؤاخذة بالاستحلال لما هو حلال أصلاً.

وتبطل بذلك كلّه النتيجة المستخرجة وهي: تكفير من استحلّ ذلك .

ثم ليعلم أن هؤلاء القوم من أكثر الناس خلطاً في ضابط الاستحلال المعتبر عند أهل العلم، كما هو ثابت عن قاداتهم الذين نصبوا عليهم ركائز الولاء والبراء، ومن ذلك: ما قاله سلمان العودة في تكفيره لمرتكب الكبيرة المجاهر بها بدعوى أن هذا من الاستحلال ، فقال في شريط "جلسة على الرصيف" محاضرة بتاريخ ٨/ ٥/ ١٤١١هـ الوجه (أ)[1]: «وبعضهم يتعدى به المجاهرة إلى أن يسجل المعصية على شريط ربما سجل بعضهم كما فعل بعض المغنيين ولا كرامة لهم: **لأنهم مرتدون بفعلهم هذا!!** أن يسجل أغنية كيف أنه غرر بفتاة وجرّها إلى المنزل وارتكب معها الفاحشة، ويذكر كيف وكيف وكيف ويذكر تفاصيل كثيرة ويجعل هذا في شريط يسمع عند بعض السفهاء وبعض الفساق، وهذه ردّة

---

[1] راجع الشريط، وقد طُبِعَت هذه المحاضرة في كتاب، وصحح بعض كلامه دون البعض الآخر، وفي الكتاب ما يدل على أنه يذهب إلى هذا المذهب.

عن الإسلام!! **وهذا مخلد والعياذ بالله في نار جهنم** إلاّ أن يتوب لماذا لأنه لا يؤمن بقول الله عز وجلّ : ﴿**وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَى**﴾[الإسراء: ٣٢]...».

فانظر إلى ضابط الاستحلال عنده وكيف حكم عليهم بالردة في قوله: (لأنهم مرتدون بفعلهم هذا).

وقال في شريط "الشباب أسئلة ومشكلات" في كلامه عن المغنيين الذين يتبجحون بالرذيلة: «أنا مطمئن أن صاحب هذا العمل أقل ما يقال عنه أنه مستخف بالمعصية!! ولا شك أن الاستخفاف بالذنب - خاصة إذا كان ذنباً كبيراً ومتفق على تحريمه- **أنه كفر بالله** ، فمثل هؤلاء لا شك أن عملهم هذا ردة عن الإسلام أقول هذا وأنا مرتاح مطمئن القلب إلى ذلك».

وهذا الكلام أصرح من سابقه.

وكذلك سفر الحوالي، قال في شرحه للعقيدة الطحاوية (٢/ ٢٧٢) وهو ينتقد منشوراً لأحد الفنادق في أحد دول الخليج : «في هذا الفندق -بكل صراحة- فيه مشروبات، أي أنه يقدم الخمور بالإضافة إلى ما فيه ... فهذه دعوة صريحة إلى الخمر، وأنه رقص مختلط وتعري، مع شرب الخمر، **نعوذ بالله من هذا الكفر**».

أقول: وأين الكفر في هذا كلّه؟!

وكذلك ناصر العمر، قال في شريط "التوحيد أولاً!": «تصور أن المنكرات الموجودة في مجتمعنا مجرد معاصي! كثير من الناس يتصور الآن أن الربا مجرد معصية أو كبيرة، والمخدرات والمسكرات مجرد معصية، والرشوة مجرد معصية أو كبيرة من الكبائر، لا يا إخوان! تتبعت هذا الأمر! **فوضح لي الآن أن كثيراً من الناس في مجتمعنا استحلوا الربا** - والعياذ بالله- أتعلمون الآن في بنوك الربا في بلادنا زادوا عن مليوني شخص! بالله عليكم هل كل هؤلاء الملايين يعرفون أن الربا حرام ولكنهم ارتكبوها وهي معصية! لا والله!

إذن من الخطورة الموجودة الآن بسبب كثرة المعاصي أن الكثير قد استحلوا هذه الكبائر - والعياذ بالله-».

أقول: فتأمل كيف زعم أن الملايين! في بلادنا استحلوا الربا! ولاشك أن الاستحلال لا يكون إلا كفراً ما لم يرد دليل على تأويل معنى الاستحلال بغير ظاهره.

وعلى هذا: فليكفّر كل مقترف لكل محرمٍ معلوم من الدين بالضرورة، كشرب الخمر، والزنا، واللواط، وقتل النفس، وحلق اللحى، والإسبال، وهذه كلّها وغيرها يقترفها (**الملايين!**) من الناس، وهم يعلمون بحرمتها!

فصل

الوقفة التاسعة :

قوله: (**أما التفريط في ذلك، فهو كما يراه بعض الإخوة هداهم الله حيث ظنوا أن سبب الحكام مطلقاً والتوسع في تكفيرهم وحث الجماعات على ذلك هو الحق، وهو المنهج المطلوب، وهذا لا شك أنه ضلال عن جادة الصواب**).

أقول: عجباً لهذا التأدب مع الطرف الآخر من (**الضلال**)، ووصفهم لأهله بـ (**الأخوة!**)، بينما حصل أو كاد أن يحصل أن يكفّر الطرف الأول!، فأين العدل الذي أمر الله تعالى به؟! قال تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ للهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾[المائدة:٨] ، وقال تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً**﴾ [النساء:٥٨].

ويقال أيضاً: سميّت أولئك شزراً وذماً بالفرقة (**الجامية!**)، فماذا ستسمي تلك الفرقة التي تكفّر الحكام، وتهييج قلوب الناس ضدّها!

وما الذي أباح لك أن تجعل أحد الطرفين حزباً (ممقوتاً)، والطرف الآخر في الضلال – بتصريحك– لا حزب لهم، ولا قائد، ولا اسم يرمز لهم؟!

بينما هم في الحقيقة ليسوا (**بعضية**) قلة، وإنما هم على فكر سائد منتشر بين الشباب التائه، حتى صارت السمة البارزة للشباب الملتزم بالسنة ظاهراً عند الناس هي (**المجابهة للحكام!**)، بينما كان لطلاّب العلم التقدير والاحترام منهم.

حتى تغذى أولئك الشباب من أفكار دعاة الخروج والتخريب، بأن لا دولة للإسلام موجودة هذا اليوم! وطرح الأمنيات لقيام دولة الإسلام! وإطلاق العبارات العامة لتكفير الحكومات والحكام!

وحتى لا يكون الكلام مجرداً عن الإثبات أنقل بعض ما يبرهن ذلك من مقال أئمتهم:

فخذ ما قاله سلمان العودة[1] عندما سئل في شريط "لماذا يخافون من الإسلام" بسؤال نصّه: لا يخفى عليكم نظام الحكم في ليبيا وما فيها من محاربة للإسلام والمسلمين فما هو واجب المسلمين هناك ؟ أو يفرون بدينهم ؟!

فقال سلمان العودة مجيباً: «**هذا في كل بلد!**».

ولم يستثنِ أي دولة من هذا العموم –بما في ذلك المملكة العربية السعودية– من هذا الحكم الجائر.

وقال في شريط "يا لجراحات المسلمين" : «الرايات المرفوعة اليوم في **طول العالم الإسلامي وعرضه** إنما هي رايات علمانية!! ».

وهل يستطيع معتذرٌ عن العودة أن يخرج دولتنا من طول العالم الإسلامي وعرضه؟! .

وقال في شريط "الأمة الغائبة" بتاريخ ٢٣/ ١١/ ١٤١٢هـ: «فالشعوب الإسلامية تعيش في واد وحكامها يعيشون في واد آخر، لأنهم لا يعبرون عن حقيقة مشاعرها التي في قلبها **ولا يمثلون حقيقة الدين الذي ينتسب** إليه ، وهذا لاشك يجعل أنهم في حالة ضعفهم يستسلمون».

وقال فيه : **أما في واقعنا اليوم فالمؤسف أن الأمثلة التي تتجه إليها الأنظار غالباً هي أمثلة غير إسلامية !!**».

---

[1] هذا الكلام من سلمان العودة لما كان يدعي نصرة قضايا الإسلام وثوابته! وأما اليوم فالناظر لحاله يتحتم عليه سؤال الله الثبات والعافية، والله المستعان.

أقول: ولا تجد دولة على وجه الأرض مضرب لدولة الإسلام وتتجه إليها الأنظار وتضرب بها الأمثال غير دولتنا!!

ومما قال سفر الحوالي: ما قاله في شريط اللقاء الأسبوعي لأسئلة الطحاوية (٢/ ٢٦٦) (الوجه:٢): «فشوقنا كبير أن تكون أفغانستان **النواة واللبنة الأولى** للدولة الإسلامية وما ذلك على الله بعزيز».

فما مراده بقوله: (النواة واللبنة الأولى)، التي ليس قبلها دولة ؟!

وليتجول هذا (الوزير الوهمي!) في المنتديات وليطلّع أيهم أكثر نفوذا، وتلبيساً على الناس.

أليس هم أولئك الذين تبنوا منهج التكفير ديناً لهم ضد الحكام والعلماء!

فهلاّ تكرم هذا (الوزير الوهمي) بإتحافنا بلقبٍ لهم حتى نميزهم به عن غيرهم!

ثم ها هو الوزير (المتقاعد) بل (القاعد للتشكيك) يقع فيما وقع فيه المشككون من قبله فيقول في توقيعه الذي يذيّل به كل مشاركاته على هذا الموقع: (**أشهد الله على حب المجاهد أسامة بن لادن وعلى بغض الأمريكان وآل سعود وفقهاء السلاطين**).

فماذا يبقى أكثر من هذا الانحراف في مقارنته لبغض لكفار ببغض حكام هذه البلاد وعلمائها!!

فصل

الوقفة العاشرة :

قوله: **(وأما الذي أراه في ذلك، هو ما يلي:**

أولاً: طاعة ولاة الأمر-المسلمين – بالمعروف.

ثانياً: عدم الخروج عليهم إن كانوا مقيمين لشرع الله، أو كان في القيام والخروج عليهم مفسدة غالبة، مناصحتهم سرّا في المنكرات العامة).

أقول: وهذا الكلام هو عين الصواب ومنهج أهل السنة ، ولكن سرعان ما تختلف أفكاره قريباً.

ثم قال: **(وأمام جميع الناس وذلك في حالات!:**

أ- إذا نوصحوا سراً ولم يستجيبوا .

ب – إذا كان المنكر المطلوب إزالته من المنكرات العظيمة التي لا تتحمل السكوت! كأن يكون هذا المنكر مما يمس أصل العقيدة، أو كان من المنكرات التي تعجل العقوبة فيها كمحاربة الله بالربا ونحو ذلك.

ت – إذا علم أن هؤلاء الحكام على معرفة بحكم هذا المنكر!

ث – إذا خشي من السكوت أن يظن العامة إن هذا المنكر المسكوت عنه ليس منكراً – وما أكثر ذلك!!) .

أقول: بدأ التخليط هنا! وبدأت حُمى التعالم تعتري هذا المتكلم! وخلط بين الإنكار على السلطان وإنكار المنكر عامة، ومهما يكن من شيء فإن نصيحة السلطان لابدّ أن تكون على وجه الإسرار لا الإعلان، كما تقدم نقل أدلة ذلك قريباً، ولا يجوز مخالفة سنة النبي ﷺ وطريقة السلف في ذلك.

وما نقل عن بعض السلف الإنكار العلني على السلطان، فذلك إنما كان بمحضر السلطان، وهذا هو الذي أثنى عليه النبي ﷺ من قوله: «**أفضل الجهاد كلمة حق عند إمام جائر**» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

وما حصل من بعضهم بخلاف ذلك، فإن سنة النبي ﷺ مقدمة على فعل كلّ أحد.

وقوله: (أ - **إذا نوصحوا سرا ولم يستجيبوا**)، يردّ ذلك صنيع الصحابي الجليل أسامة بن زيد رضي الله عنه -كما تقدم- عندما انتقدوا عليه، وقالوا له: ألا تدخل على عثمان وتكلمه؟

فقال: (**أترون أني لا أكلمه إلاّ أسمعكم؟! والله لقد كلمته فيما بيني وبينه مادون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه**).

وقوله: (ب - **إذا كان المنكر المطلوب إزالته من المنكرات العظيمة التي لا تتحمل السكوت! كأن يكون هذا المنكر مما يمس أصل العقيدة، أو كان من المنكرات التي تعجل العقوبة فيها كمحاربة الله بالربا ونحو ذلك**).

أقول: المنكر منكر دائماً لا يجوز السكوت عنه بحال، وكما تقدم أنه خلط بين نصيحة السلطان وإنكار المنكرات العامة، وهذا الكلام يثبته.

فيقال: ومن الذي منعك بأن تتكلم في الربا، وحرمته، وأدلة تحريمه، وعدم جواز التعامل به، ومقاطعة البنوك التي تتعاطاه، ومنع أي معاملة ربوية!

فهذا كلّه مما لم يعلم بأن داعيةً أوقفَ من أجل الكلام فيه، بلّ كتب الدراسة الحكومية تدرّس الطلاب تحريم هذه الجريمة في الفقه والتفسير والحديث.

أما إن كنت تريد بذلك: إقرارهم وجود البنوك الربوية، فهذه الجريمة هي جريمتهم هم خاصة، فالنصيحة تكون لهم خاصة بالوعظ والنكير بمنع هذه البنوك والمعاملات الربوية.

وليس هناك مصلحة بأن تشهر النصيحة أمام الناس ويقال: (**كيف تقرّ الدولة كذا وكذا؟!**).

فهذا السؤال لا يُسئل به أحد غيرهم، وإلا فما الفائدة في أن يطرح شرقاً وغرباً على المنابر وفي الأشرطة، ويلتهب قلب من لا شأن له بذلك، فيحمل الغل والحقد على حكام هذه الدولة!!

ثم بعد ذلك: لا ظهراً أبقى ولا أرضاً قطع.

فلم ينصح –هذا المتكلم– بالطريقة الصحيحة ويزيل المنكر أو يخفف من ظهوره، كما لم يسلم من الإثم حيث غيّر على الناس وجعلهم يحملون الضغائن على السلطان، وأوغر قلوبهم تجاهه.

وقوله: (**ت– إذا علم أن هؤلاء الحكام على معرفة بحكم هذا المنكر !!**) .

أقول: وهذا من تجاسر تعالمه، وهل هو أحرص على أمة محمد منه ﷺ وهو الرؤوف الرحيم بهم، عندما أطلق وجوب الأمر بنصيحتهم خفية ولم يقيد بكونه يعلم أو لا يعلم الحكم الشرعي فيه.

ثم إن المفسدة التي تورثها النصيحة العلنية لا ترتفع في كلا الحالين، سواء جاهر بنصيحته وهو يعلم الحكم أم لا يعلمه.

فما فائدة تقييده بكونه يعلم حكم ذلك المنكر؟!

ثم لم يُعرف ممن هم على شاكلة هذا (الفاضح تحت ستار الناصح) من ناصح السلطان منهم بالطريقة الشرعية.

بل ربما كان قُصارى جهدهم أن يكتبوا رسالة إليه تحمل اسمه، ثم يوزعونها على الجهال، حتى يقال: هاهم قد قرءوها، ولم يرجعوا عن المنكرات التي وقعوا فيها، كما حصل في "مذكرة النصيحة" التي أخرجوها قبل أعوام.

ثم يقال لهذا المتكلم (المنفرد -بزعمه- بالتحقيق!): هلا تكرمت بتصديق كلامك بشيءٍ من القران أو السنة أو مقالات السلف وأئمة الدين، ولو من المتأخرين تؤيد تقسيماتك وقيودك تلك ؟!

ورحم الله الإمام أحمد عندما قال: لا تتكلم في مسألة إلاّ ولك فيها إمام» [1].

وقوله: (**ث- إذا خشي من السكوت أن يظن العامة إن هذا المنكر المسكوت عنه ليس منكراً – وما أكثر ذلك!**) .

يقال كما تقدم: ومن قال لك أسكت عن المنكر؟

بل تكلّم، وحذّر من البنوك الربوية، ومن الزنا، ومن مولاة الكفار، ومن مناصرتهم، ومن كلِّ منكرٍ ثبتت نكارته بالدليل الشرعي، ويدي بيدك.

فوالله لن تجدَ لكَ مانعاً من حكام هذه البلاد، بل كيف يكون لك المنع، وعامة ما تدندون حوله من المنكرات، يتعلم أحكامها الصبيان في المدارس، من تحريم موالاة الكفار ومناصرتهم، ونبذ الفرق الضالة، وتحريم الزنا، والربا، والسرقة، وقتل النفس، وشرب الخمر، فلن نخشى بهذه الطريقة أن يظن الناس أن هذا المنكر ليس بمنكر.

ولكن هذا المتكلم -المتهور- ظن أن الكلام الذي يتحرر به الناصح من سكوته، وهذا النصح الذي يبين للناس نكارة المنكر، هو أن يصيح صائحهم على المنبر، ويسب، ويشتم، ويعيّر، ويغمز، ويلمز في تساهل حكام هذه البلاد، وتهاونهم في إزالته، وهذه كلّها من مخالفة السنة، ومعتقد أهل السنة، كما تقدم إيضاحه.

وإلاّ فدونك العلماء والدعاة المصلحين، يتكلمون في كل حين وآن في هذه المحرمات، ويؤذن بطباعة الكتب في بيان ذلك، ولم يثبت أنهم منعوا شيئاً من ذلك لأصل الموضوع،

---

[1] " إعلام الموقعين " (١/ ٣٨) .

وربما منعوا بعض ذلك لا لأصل الموضوع ولكن لإساءة طرحه، والخروج عن الحكمة في بيان الحق، وحسن المخاطبة.

فصل

الوقفة الحادية عشر :

قوله: (البروتوكول الثاني: عدم التفريق بين الطائفة المنصورة والفرقة الناجية، وعندهم أن من فرّق بينها فهو ضال مبتدع خارج عن دائرة أهل السنة، وللرد على هذا الأمر لابدّ من مقدمتين:

المقدمة الأولى: هل ما قالوه بكون الناجية والمنصورة طائفة واحدة حق أم أن هذا الأمر غير مسلم لهم فيه؟!

المقدمة الثانية: لو كان الأمر على ما قالوه، هل يبدع كل من يفرّق بينها حتى لو استند بذلك على أدلة نقلية وعقلية صحيحة؟!

أما المقدمة الأولى: فأنا والله لا أوافقهم عليه، وذلك أن حمل الفرقة الناجية على الطائفة المنصورة غريب، فإن النصوص لا تذكر تلازماً بينهما إلاّ من جهة كون هذه ناجية والأخرى منصورة، واجتماعها في النجاة والنصرة لا يعني اتحادهما من كلّ وجه، فإن الناجية ما قابلت الخارجة عن سبيل المؤمنين، ويندرج به عامة المسلمين الذين لم يخرجوا عن الكتاب والسنة والإجماع، وأما الطائفة المنصورة فاتفقت الأحاديث على تسميتها بالطائفة، والمعنى في الطائفة أخص من الفرقة، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾[التوبة: ١٢٢] ولا أريد الإطالة في هذه المسألة، ومن أحب البسط في هذه المسألة فلا مانع.

وأما المقدمة الثانية: فنقول: حتى لو سلمنا بكونها فرقة وطائفة واحدة، فلا يعني هذا تبديع من فرّق بينهما، وذلك أن التفريق لم يكن عن هوى عند المفرق، بل عن اجتهاد، وأما من زعم أن التفريق يعني إدخال الفرق المبتدعة في الفرقة الناجية، فهذا لم يقله أحد – فيما

أعلم – ولن يقوله أحد من علماء السنة، وإنما هي ظنون فاسدة، واتهامات باطلة من هذه الجماعة المشؤومة!).

أقول: مسألة التفريق بين الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، هي مما أحدثه سلمان العودة وبالغ في تقريرها، وله في ذلك موافق ممن هم على شاكلته، وأسهل ما تنقض به هذه المقولة أن يقال له ولسلمان العودة: لك من السنين ما تشاء وتختار، حتى تنقل عن واحدٍ من أهل العلم قبلك فرّق بين الفرقة الناجية والطائفة المنصورة! وبينه وبين تحقيق هذه الدعوى الجمع بين أحدٍ ورضوى!

وقد أفرد الشيخ العلامة ناصر السنة وقامع البدعة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي كتاباً سماه بـ"**أهل الحديث هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية حوار مع سلمان العودة**" ردّ به على سلمان العودة، وأوضح النصوص الشرعية، والدلائل اللغوية، والنقولات الأثرية، على تحقيق عدم التفريق بين الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، وأن هذا هو نص كلام أهل العلم وفقههم.

ومما أنقله بسماعي عن شيخنا ابن باز رحمه الله تعالى، لا مرة ولا مرتين ولا عشر، وأقسم بالله على ذلك، أنه كان يقول: «**الطائفة المنصورة هم الفرقة الناجية، والفرقة الناجية هم الطائفة المنصورة، واحد واحد، كلهم واحد، وهم أهل الحديث، وهم أهل السنة والجماعة**».

ولو أن سلمان العودة رأى هذا الرأي اجتهاداً منه، ولم ينسبه إلى أحدٍ من أهل العلم، لما اعترض عليه أحد إلا بما يزيل الشبهة عنه ولا يوجب النفرة، ولكنه أفسده بمفسدتين، وهما:

الأولى: نسبة هذا القول إلى بعض أهل العلم، كالنووي وابن تيمية وغيرهم، وهم لم يقولوا بهذا بل نصّوا على خلاف زعمه كما هو ثابت عنهم، في أشهر كتبهم، ولو كان صادقاً هو وأنصاره فليوضحوا لنا أين ذكروا ذلك؟!

الثاني: أنه قصد بذلك إدخال بعض الفرق التي يسمونها في الساحة بـ(**الجماعات!**) في دائرة الفرقة الناجية، وإن حصل عندهم بعض البدع ومخالفة السنة، وهذا قصد فاسد، بيّن الشيخ ربيع المدخلي في كتابه الآنف الذكر بطلانه، وعليه أحيل - وهو مليء- في كلّ هذه المسألة، ولكن أكتفي هنا بالإشارات.

وأما قوله: (**وعندهم أن من فرّق بينها فهو ضال مبتدع خارج عن دائرة أهل السنة**).

أقول: وهذا من الكذب، فمن مِنْ هؤلاء الذين تذمّ من بدّع وضلل من فرق بين الطائفة المنصورة والفرقة الناجية بمجرد التفريق، أما إذا قارن هذا التفريق مقاصد مضللة، فهو يستحق التبديع لا بمجرد التفريق وإنما لما قارنه من قصد فاسد.

وأما قوله: (**أما المقدمة الأولى: فأنا والله لا أوافقهم عليه، وذلك أن حمل الفرقة الناجية على الطائفة المنصورة غريب، فإن النصوص لا تذكر تلازماً بينهما إلاّ من جهة كون هذه ناجية والأخرى منصورة، واجتماعها في النجاة والنصرة لا يعني اتحادهما من كلّ وجه، فإن الناجية ما قابلت الخارجة عن سبيل المؤمنين ، ويندرج به عامة المسلمين الذين لم يخرجوا عن الكتاب والسنة والإجماع، وأما الطائفة المنصورة فاتفقت الأحاديث على تسميتها بالطائفة ، والمعنى في الطائفة أخص من الفرقة ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢] ، ولا أريد الإطالة في هذه المسألة ، ومن أحب البسط في هذه المسألة فلا مانع**) .

فأقول: وهذا كلام في عدة ملاحظات:

الأولى: قوله: (**وذلك أن حمل الفرقة الناجية على الطائفة المنصورة غريب**).

فيقال له: فأي من القولين أحق بالغرابة؟!

فريق أكّد قوله بالأدلة النقلية والآثار السلفية، وعبارات العلماء من قديم الزمان وحديثه.

وفريق لم يعرف له في ذلك سلف ولا متابع من أهل العلم والسنة، بل ولا من أهل البدعة والضلالة ممن لهم دراية ببعض علوم الشريعة، ومحبة للعدل.

الثانية: قوله: (**فإن النصوص لا تذكر تلازماً بينهما إلاّ من جهة كون هذه ناجية والأخرى منصورة، واجتماعها في النجاة والنصرة لا يعني اتحادهما من كلّ وجه!!**).

وأقول: أخبر النبي ﷺ عن فرقة واحدة بأنها ناجية، ثم أخبر عن طائفة واحدة بأنها منصورة ، فكيف النجاة لفرقة مخذولة، وكيف لا تنصر طائفة ناجية من سبل الضلال ، والله وعد بالنصر لهم كما قال تعالى : ﴿**إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ**﴾[غافر:٥١] ، وقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ**﴾ [محمد:٧].

فالنصر جاءها من الله، والله لا يمد بالنصر إلاّ أولياءه، وهم الناجون من الضلالة في الدنيا.

وتعدد الأسماء للمسمى الواحد، لا يعني تعدد المسميات، ولكن مما لا بدّ منه أن كل اسم يدل على صفة معيّنه، كما أن اتفاق المسميات في اسم واحد لا يعني تماثلها في الحقيقة، وإنما لوجود وصف مشترك في جميعها خرج به هذا الاسم والوصف، وهذا كلام ظاهر التقرير شرعاً ولغة:

فمن الأسماء المتعددة لمسمى واحد: أسماء الله تعالى، وكلها لله عز وجل، كما قال الله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا**﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقال: ﴿**قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ**

﴿ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[الإسراء:١١٠]، فكل اسم من أسماء الله تعالى يدل على صفة مغايرة لكامل معنى الاسم الآخر أو بعضه.

وكذلك أسماء يوم القيامة، فسماها الله تعالى: الطامة، والصاخة، والواقعة، والآزفة، واليوم الآخر، الحاقة، وغير ذلك، وكلها أسماء متغايرة في المعنى، متفقة في المسمى، لكل اسم منها معنى يوصف به اليوم الآخر من أحد جوانبه.

وفي اللغة: السيف، وأسماؤه، وهي أسماء لمسمى واحد، وكل اسم دلّ على صفة معينة من صفاته.

ومن اتفاق المسميات المختلفة في اسم واحد: الأمة، فقد جاء لفظ الـ(أمّة) في القران بمعنى (الطائفة من الناس) كما قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾[القصص:٢٣].

وجاءت أيضاً في القران بمعنى (الطريقة والشريعة)، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾[الزخرف:٢٣].

وجاءت في القران بمعنى (القدوة والإمام) كما قال تعالى : ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً للهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾(النحل:١٢٠) .

وجاءت في القران بمعنى (المدّة والفترة الزمنية)، كما قال تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾(يوسف:٤٥) .

وفي القران مثلها كثير من الأشباه والنظائر.

وفي اللغة أكثر؛ مثل العين، يراد بها أكثر من معنى، كالذهب، والعين الباصرة، وعين الماء، ونحو ذلك.

وعلى هذا؛ فاختلاف الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية في الأسماء لا يلزم منه اختلاف المسميات كما تقدم مثاله قريباً، وسبب الاختلاف هنا أن كلاً من الاسمين ينفرد بمعنى يخصّه من دون الثاني، كما قال شيخنا ابن باز رحمه الله تعالى بسماعي منه: «**سميت الناجية لأنها تنجو من الضلالة في الدنيا ومن عذاب الله في الآخرة ، وسميت المنصورة لانتصارها على غيرهم**».

وإلاّ يلزم من ذلك تعدد الفرق الموعود لها بالبشائر النبوية ، فسماهم النبي ﷺ : (**الجماعة**) ، و(**السواد الأعظم**)، و(**الفرقة الناجية**)، و(**الطائفة المنصورة**)، و(**أتباعه**)، و(**الغرباء**).

وسماهم أهل السنة بـ(**أهل الحديث**) و(**أهل الأثر**)، و(**أهل السنة**)، و(**أتباع السلف**)، و(**أهل السنة والجماعة**).

وكل اسم من هذه الأسماء مغاير في المعنى للاسم الآخر.

فهل هذا يعني التفريق بينها؟!

الثالثة: قوله: (**فإن الناجية ما قابلت الخارجة عن سبيل المؤمنين، ويندرج به عامة المسلمين الذين لم يخرجوا عن الكتاب والسنة والإجماع، وأما الطائفة المنصورة فاتفقت الأحاديث على تسميتها بالطائفة، والمعنى في الطائفة أخص من الفرقة**).

أقول: فسّر معنى كونها ناجية بتفسير أهل السنة، ولكن ما باله عجز عن تفسير المنصورة؟!

فهل هذه المنصورة ممن لم تخرج عن الكتاب والسنة والإجماع فتوافق الناجية في المسمى؟ أم هي خارجة عن الكتاب والسنة والإجماع ، فكيف تكون نصرتها بشارة لنا عند ذلك؟!

الرابعة: قوله: (**والمعنى في الطائفة أخص من الفرقة، والدليل على ذلك قوله تعالى:﴿فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾[التوبة:١٢٢]**) .

أقول : ولكن هذا غير صحيح، فإطلاق الفرقة أبلغ، لأنها تطلق لغة عندما يكون بمقابلة مفارقٍ لها في المحلّ أو المعنى ، وهي موجودة هنا ، لقوله: ﴿**مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ**﴾، أما الطائفة، فهي الجزء من الجماعة أو الأمة أو القوم أو حتى الفرقة، ولو فسرت الآية بأن قال قائل: أمر الله تعالى أن يخرج من كل جماعة طائفة، أو من كلّ قوم طائفة، هل يكون هذا التفسير خطئاً ؟! هذا محال .

ولهذا فإن في اللغة تطلق الطائفة بمعنى مرادف للفرقة.

قال في "القاموس" في مادة: فَرَقَ: (**والفرقة**: بالكسر، السقاء، الممتلئ ... **والطائفة** من الناس).

فالطائفة، والأمة، والجماعة، والعصابة، من الألفاظ المترادفة التي يصح أن تحل كل واحدة منها محلّ الأخرى.

وراجع للفائدة كتاب الشيخ ربيع السابق الذكر فهو شامل لجوانب هذه المسألة.

الخامسة: قوله: (**وأما من زعم أن التفريق يعني إدخال الفرق المبتدعة في الفرقة الناجية ، فهذا لم يقله أحد – فيما أعلم – ولن يقوله أحد من علماء السنة ، وإنما هي ظنون فاسدة ، واتهامات باطلة من هذه الجماعة المشؤومة!!!**).

أقول: الحمد لله أنه قيّد ذلك فيما يعلم، ونحن لا نعلم مقدار ما يعلم!، ولكن كي نوقفه على حقيقة الأمر، ليقرأ هذا الكلام من سلمان العودة، كيف وسّع دائرة الفرقة الناجية، حتى يضم بداخلها الكثير من الفرق المنحرفة التي يسمونها بـ(**الجماعات!!**) كفرقة التبليغ والإخوان، وهما الطائفتان اللتان بنى سلمان العودة تفريقه هذا من أجل تقريبهم إلى الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، فقال سلمان العودة ذاكراً محاسن بعض تلك

الفرق: (**وفي مقابل ذلك يوجد عند كثير من طوائف المسلمين المقصرة أو الواقعة في بعض الانحرافات العقدية والسلوكية جوانب مفيدة - وإن لم تكن متكاملة – لا توجد لدى أولئك القوم ، فحصر الفرقة الناجية فيهم يفهم منه أن تلك الفضائل والصفات ليست من خصائص الفرقة الناجية ، بل من خصائص المنحرفين، وبهذا تقع فيما وقع فيه أهل الكتاب الذين كان من أسباب اختلافهم أنهم نسوا حظا مما ذكروا به كما قال تعالى : ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظّاً مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[المائدة: ١٤])**[1] .

أقول: ولست بصدد نقد كلام سلمان، ولكن تأمل في تعبيره بـ (**المقصرة**) ، و(**الواقعة في بعض الانحرافات العقدية**)، وتهوينه للعبارة معهم لكي يروق له ضمهم إلى الفرقة الناجية عند البسطاء، وانظر إلى غمزه في أهل الحديث بقوله: (**لا توجد في أولئك القوم!!**)، وتشبيهه لهم بأهل الكتاب في الحال لا في الحكم!!

وعرّض سلمان العودة بفرقة التبليغ، وأنها فاقت على أهل السنة في بعض مواصفاتها في السلوك والعبادة!! وقال: (**ومن أمثلة ذلك أن الجوانب العبادية والسلوكية قد ترتبط أحياناً في أذهان كثير من الناس بالاتجاهات الصوفية أو المتأثرة بالصوفية** [2]، **فتصبح العناية بها والاحتفال بشأنها والحديث عنها غريباً غير مألوف في بعض البيئات والتجمعات الأثرية المخالفة للتصوف**)[3] .

أقول: تأمل من المراد بتلك الفرقة، وتأمل تعريضه بالمتصوفة أهل الاحتفالات بالموالد والليالي المبتدعة في قوله: (**والاحتفال بشأنها!!**) وتأمل كيف جعل هذا من قبيل مخالفة

---

[1] من كتابه صفة الغرباء : (صحيفة: ١٢٣).

[2] هذا لما كان في العودة عرق إنكار على الصوفية، وأما اليوم فلا تعجب وأنت تراه يعانق أئمة الضلال من الصوفية والرافضة ويأنس بهم ويثني عليهم!!

[3] المصدر السابق.

المألوف لا إنكاراً للمنكر في مجتمعنا الذي وصفه بقوله: (في بعض البيئات والتجمعات الأثرية!!).

وقال معرّضاً بفرقة الإخوان المسلمين، وأنها فاقت أهل السنة في العناية بالجوانب السياسية وحرب الطغاة!!: (**ومثل ذلك العناية بالجوانب السياسية والتركيز عليها والحرص على معرفة كيفية سير الأحداث، وارتباط بعضها ببعض، وكشف العيب طواغيت الدنيا ضد الشعوب، وخاصة الشعوب المسلمة، والحديث عن الحكم بغير ما أنزل الله، وموالاة أعداء الله، كل هذا قد يرتبط في أذهان كثير من الناس ببعض التجمعات التي لا يعرف عنها العناية بالسنة والاهتمام بتصحيح العقيدة، ومن ثمّ يصبح الحديث عنها غير مألوف ولا مقبول عند من يهتمون بالسنة والعقيدة لأنه صار شعاراً لأولئك وخاصية من خصائصهم**)[1] .

أقول: وتأمل أيضاً، كيف يعترف بأن هذه الأعمال صدرت من الفرقة : (التي لا يعرف عنها العناية بالسنة والاهتمام بتصحيح العقيدة)، ويريد بعد ذلك إدراجهم في الفرقة الناجية ، ومن أين لهم النجاة وهم لا يعتنون بالسنة ولا يصححون عقائدهم؟!

وتأمل كذبه على أهل السنة بأنهم لا يعتنون بهذه الأمور السياسية، ونقد الحكام ونصحهم بالطريقة الشرعية.

فهذه النقولات – يا أيها الوزير المتقاعد – تبين أنه لا مجال للشك في أن القصد من هذا التفريق هو توسيع دائرة الفرقة الناجية كي تنجو هذه الفرق المنحرفة من الهلاك في الآخرة ، والذمّ في الدنيا!!

السادسة: قوله: (**هي ظنون فاسدة، واتهامات باطلة**).

أقول: يصدق عليه المثل القائل : (رمتني بدائها وانسلتِ!!).

---

[1] المصدر السابق.

فالظنون الفاسدة ليست عند أهل السنة، والاتهامات الباطلة هم عنها في معزل، عندما خضت فيها بقدميك! فهاهو كلام أهل السنة يصدّق بعضه بعضاً، ويستند إلى صريح ومحكم الأدلة الشرعية، ومصّدق بالعزو الموثّق، فماذا تريدون بعد؟!

فنرد لكم الكيل بمكيالكم، ونقول: إن كلّ ما ذكرت مجرد اتهامات باطلة، وظنون فاسدة، هل للشيخ المتقاعد أن يجرد قلمه ويثبت لي حقيقة ما يقول؟!

السابعة: قوله: (**هذه الجماعة المشؤومة!!**) .

أقول: أين التوحيد هنا؟ أين سلامة المعتقد؟ أين خلع الطيرة من القلب والانصراف إلى التوكل على الله؟

قال الإمام محمد بن عبدالوهاب –رحمه الله– في كتاب "التوحيد": باب ما جاء في التطير وقول الله تعالى : ﴿**أَلا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف: ١٣١] ، وقوله :﴿**قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ قَالَ طَائِرُكُمْ عِنْدَ اللهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ**﴾ [النمل:٤٧] ثم قال عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: «**لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر**» أخرجاه، زاد مسلم: «**ولا نوء ولا غول**».

ثم قال: وعن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «**الطيرة شرك، الطيرة شرك، وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل**» رواه أبو داود والترمذي وصححه، وجعل آخره من قول ابن مسعود.

فيا ليت هذا –المتقاعد– يستغفر الله عز وجلّ، ويعظم جناب التوحيد، لعلّ الله أن يعصمه من جميع قوادحه.

فصل

الوقفة الثانية عشر :

قوله: (البروتوكول الثالث: الكلام في أعراض المخالفين: سواء كانوا علماء أو طلبة علم أو كانوا من عامة شباب الصحوة، وهنا أوجه السؤال التالي:

هل غيبة المسلم جائزة أم لا؟ فإن قلتم: جائزة؛ فأنتم كفار خارجون عن الملة، لأن من أحل شيئاً حرمه الشارع فهو كافر مرتد -كما لا يخفاكم- وإن قلتم: هم ليسوا بمسلمين فأنتم خوارج، وذلك أنكم تكفرون بالمعصية والبدعة، وإن قلتم: هم مسلمون لكن مبتدعة، قلنا لنا معكم وقفات:

الوقفة الأولى: إثبات بدعية ما تزعمون بدعته.

الوقفة الثانية: ليس كل من فعل بدعة يكون مبتدعاً، وإلاّ لزم ما يلي:

١- تبديع بعض الصحابة كابن عمر الذي كان يتحرى في السفر الأماكن الذي كان النبي ﷺ يصلي فيها.

٢- تبديع الإمام أحمد بن حنبل الذي يرى نتر الذكر بعد قضاء الحاجة، وأفتى شيخ الإسلام ببدعة هذا الفعل.

٣- تبديع أكثر الحنابلة الذي يرون مشروعية النطق بالنية في الصلاة!

٤- تبديع عثمان بن حنيف الذي ثبت عنه أنه يرى جواز التوسل بالنبي ﷺ بعد موته .

٥- تبديع القائمين على الحرمين الشريفين وجميع الجوامع في هذه البلاد بكونهم اتخذوا أذانين للجمعة مع أن الأذان الأول بدعة عند الشيخ الألباني.

٦- تبديع الإمام أحمد في تجويزه قراءة القران على القبر - في آخر الروايات عنه - وقد حكم شيخ الإسلام في الاختيارات ببدعتها، والأمثلة في ذلك كثيرة، ولا حاجة إلى الإطناب في ذكرها ولعلّ ما ذكر فيه الكفاية في توضيح المراد وبيان المشكل.

الوقفة الثالثة: أن من فعل ما نراه بدعة مستنداً بذلك إلى أدلة شرعية، وثوابت صحيحة، فهو في نظرنا مجتهد مخطئ أي له أجر واحد فقط، كذا المنهج السليم والمنطق الصحيح والسلفية الحقيقية، فهل ضلل الإمام أحمد الأئمة الثلاثة في عدم قولهم بنقض لحم الإبل للوضوء، أم هلل ضلل الإمام أحمد الأئمة الثلاثة في عدم قولهم بنقض لحم الإبل للوضوء؟! أم هل ضلل الإمام أحمد الإئمة الثلاثة في عدم تكفيرهم لتارك الصلاة مع صراحة الأدلة في تكفير تارك الصلاة؟!).

أقول: وتأمل هذا الكلام، وما فيه من خلط وتلبيس، وجهل وضعف تأسيس، يتبيّن ذلك في عدّة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: قوله: **(الكلام في أعراض المخالفين: سواء كانوا علماء أو طلبة علم أو كانوا من عامة شباب الصحوة).**

أقول: إن الكلام في أهل البدع، والتحذير من ضلالاتهم ليس من الكلام في الأعراض المحرمة بين المسلمين، بل هو من واجب النصح لهم، والأخذ على يدّ السفيه، ونصرة للظالم بالأخذ على يده.

وهذه الدعوى له فيها سلف من أهل الأهواء، عندما عابوا على أهل السنة الجرح والتعديل، والتحذير من أهل الأهواء، فبيّن أهل السنة لهم أن هذه ليست بغيبة، وأنها من القُرَب إلى الله تعالى بالذب عن دين الله تعالى انتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، ولهذا فقد أجمع أهل العلم على أنه ليس لمبتدع ولا فاسق غيبة بالقدر الذي يبيّن به حاله فقط، فمن أظهر بدعته أو فسّقه، فلا حرمة له، ويجوز التحذير منه علانية، وهذه حالة من الحالات التي رخّص أهل العلم بها ذكر الغائب بما فيه ، قال أبو المعالي ابن عوجان المقدسي [ت : ٩٠٦هـ] :

الـــذم لـــيس بغيبـــة في ســـتة مـــــتظلم ومعـــــرّفٍ ومحـــــذرِ
ومجاهرٍ فسـقـاً ومستـفتٍ ومـن طلـــب الإعانـــة في إزالـــة منكـــرِ

ولما قيل أن يوسف بن أسباط رحمه الله تعالى: لما تحذر مـن الحسـن بـن صـالح؟ ألـيس كلامك فيه غيبة؟! فقال: «لم يا أحمق؛ أنا خيرٌ لهؤلاء من آبائهم وأمهاتهم، وأنا أنهى النـاس أن يعملوا بما أحدثوا فتتبعهم أوزارهم ومن أطراهم كان أضرّ عليهم» رواه أبو أحمـد ابـن عدي في "الكامل" .

وروى الإمام أبو القاسم اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" عن قتـادة أنـه قال لعاصم الأحول: «يا أحول إن الرجل إذا ابتدع بدعة ينبغي لها أن تذكر حتى تحذر».

وروى عن الحسن قال : «ثلاثة ليس لهم حرمة في الغيبة : أحدهم صاحب بدعة الغـالي في بدعته».

ومثله عن كثير بن أبي سهل قال: «أهل الأهواء ليس لهم حرمه».

وكلام أهل العلم مستفيض، ومتيسر الوقـوف عليـه في كتـب "السـنة" و "الجهـاد" و "الجرح والتعديل" في إباحة الكلام والتحذير من أهل الفسق والأهواء، وأن ذلـك لـيس بغيبة، بقدر ما يبين أمرهم للناس.

ولا يجوز عند أهل السنة أن يزيد بالذم فوق ما يتضح به خطره ليخشـاه النـاس ، وقـد سألتُ شيخنا ابن باز رحمه الله تعالى: هل يباح للناقد أن يذكر بعض صفات المبتدع الخلقية والخُلقية تنقيصاً له، فوق بدعته؟!

فقال: لا ... حذِّر من بدعته واسأل ربك العافية.

وعلى هذا يجمع بين تحقيق العدل، وتحقيق النصيحة للإسلام والمسلمين.

الملاحظة الثانية: قوله: **(شباب الصحوة)**.

أقول: وهذه اللفظة لفظةٌ محدثةٌ لا يجوز أن تطلق، لأن النوم لم يدرك الدين وأهله حتى يصحون، وما تقدم من زمن خير من زماننا هذا ، وخاصة في هذه البلاد.

والزمان يزداد شراً من بعد شر، كما قال أنس ﷺ عندما شكى إليه بعض أصحابه ظلم الحجّاج الثقفي: «اصبروا فإنه: «**لا يأتي عليكم زمان إلاّ والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربّكم**» ، سمعته من نبيكم ﷺ» رواه أبو عبدالله البخاري في "صحيحه ".

وعلامة هذا الشر هو موت العلماء وهو ظاهر، ولهذا ما أعقل الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود ﷺ عندما قال : «**ما يأتي على الناس زمان بعد زمن النبي ﷺ إلاّ كانوا أشرّ مما قبله، لا أقول عام أمطر من عام ولا عام أخصب من عام، ولا أمير خير من أمير ، ولكن بموت العلماء**» رواه ابن وضاح في "البدع والحوادث".

وهذه علامة قبض العلم كما روى البخاري وغيره من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «**إن الله لا يقبض هذا العلم انتزاعا ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبضه بموت العلماء، فإذا ماتوا اتخذ الناس رؤساء جهّالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم ، فضلّوا وأضلّوا**».

وروى البخاري رحمه الله تعالى من حديث مرداس الأسلمي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يذهب الصالحون الأول فالأول وتبقى حثالة كحثالة الشعير أو التمر لا يباليهم الله باله**».

قال الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد في "معجم المناهي اللفظية" (صحيفة: ٢٠٩): «الصحوة الإسلامية؛ هذا وصف لم يعلّق الله عليه حكماً فهو اصطلاح حادث، ولا نعرفه في لسان السلف جارياً، وجرى استعماله في فواتح القرن الخامس عشر الهجري في أعقاب عودة الكفار كالنصارى إلى الكنيسة ثم تدرج إلى المسلمين، ولا يسوغ للمسلمين استجرار لباس أجنبي عنهم في الدين، ولا إيجاد شعار لم يأذن الله به ولا رسوله ، إذ

الألقاب الشرعية توقيفية: الإسلام والإيمان والإحسان والتقوى؛ فالمنتسب: مسلم، مؤمن، محسن، متقي، ... فليت شعري ما هي النسبة إلى هذا المستحدث (الصحوة الإسلامية): صاحٍ، أم ماذا ؟!» انتهى.

الملاحظة الثالثة: قوله: (**هل غيبة المسلم جائزة أم لا؟ فإن قلتم: جائزة؛ فأنتم كفار خارجون عن الملة، لأن من أحل شيئاً حرمه الشارع فهو كافر مرتد - كما لا يخفاكم - وإن قلتم هم ليسوا بمسلمين فأنتم خوارج، وذلك أنكم تكفرون بالمعصية والبدعة**).

أقول: أنا أجيبك عنهم! إن غيبة المسلم حرام، بتحريم الله عز وجل ورسوله ﷺ، وحرمتها معلومة من الدين بالضرورة.

ولكن يقال: من الذي قال له بأن هؤلاء الذين ينتقدهم ، أباحوها مطلقاً؟! فليثبت ذلك عن أحدهم، حتى نلحق المبيح بالكفار، وإلاّ فليرتقب الحساب غدا يوم الحساب وهو : ﴿**يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ**﴾ [هود : ١٠٣].

ثم كيف يُلزمهم بأنهم يكفرون علماءكم وطلاب علمكم بذنوبهم حتى تصفهم بالخروج ومذهب الخوارج؟! أليس الذي يكفِّر بارتكاب الكبائر هم أشياخك؟ كما تقدم نقله عنهم مصدّقاً بالعزو القاطع للشك؟!

فأهل السنة هم أعرف الناس بأحكام التكفير عندما خالفت فيه طوائف ثلاث، وهم الخوارج والمعتزلة والمرجئة.

والكتب التي تربى عليها أهل السنة: أعدل الكتب في تحقيق ذلك وتنقيحه، فمن أين لك أن تثبت أنهم بالغوا حتى كفروا أولئك العلماء وطلاّب العلم بالعموم؟!

وكيف يقال عن أهل السنة المعاصرين بأنهم (خوارج مع الدعاة، مرجئة مع الحكام)؟

وحزبك الذي تنافح عنه أولى بهذا الوصف من غيرهم على نطاق أوسع، فهم: (خوارج على من خالف مذهبهم وإن كان مسلماً سلفياً، مرجئة مع من وافقه ولو كان قبورياً وثنياً) وإلاّ فإلى أين أرجئوا كفر الخميني وهم أنصاره في ثورته؟!

وكيف أرجئوا نفي سيد قطب للصفات، و غمزه في أنبياء الله، وصحابة رسول الله، وجهله بشرائع الدين؟!

وإلى أين أرجئوا ضلالات حسن البنا، والمودودي، والقرضاوي، والغزالي، وفتحي يكن، ومحمد إلياس الكاندهلوي، وغيرهم كثير من قادات هذه الفرق الضالة.

وإلى أرجئوا عقائد الأفغان القبورية، ودعوا المسلمين إلى الجهاد معهم، أيام حكمتيار وربّاني وشاه مسعود؟!

وإلى أين أرجئوا دلائل زندقة الترابي، حتى مدحوه وأثنوا عليه، وعلى طريقته؟!

وبالمقابل من الذي سلك مسلك الخوارج في الحكم على الشعوب بالكفر، وأن مساجدهم صارت معابد وثنية؟!

ومن الذي سلك مسلك الخوارج وقال: «فوضح لي الآن أن كثيراً من الناس في مجتمعنا استحلوا الربا والعياذ بالله» وهو ناصر العمر؟!

وهكذا من تقدم ذكرهم ونقل كلامهم في تكفير مرتكب الكبيرة، فمن الحري بهذا الوصف إذن؟!

ومن الذي سلك مسلك الخوارج، في تكفير الحكام بمسائل لا تعدّ كفر عند أهل العلم، أو أنها كفر على قول، ومثله لا يوجب الخروج عليهم؟!

وأين تذهب -يا دعاة الموازنة بين السيئات والحسنات- حسنات الشيخ محمد أمان الجامي -رحمه الله- وجلوسه لتعليم الناس العقيدة في المسجد النبوي ما يقارب نصف قرن؟!

أين تذهب شروحه الجليلة بالغة التحقيق لكتب أهل السنة، ونقده للفرق المنحرفة في الصفات والسلوك؟!

أين موازنتكم مع الفرقة (**الجامية!!**) بزعمكم، وأنتم وازنتم بين حسنات وسيئات أضل الفرق كالرافضة و الجهمية؟! كما قال سفر في شرح الطحاوية: (٢٢٧/ وجه ب) الربع الأخير منه: «يجب أن نأخذ قاعدة؛ ميزة الدعوات الإسلامية في العالم في العالم كله على ما فيها من تفاوت وما بينها من أخطاء ميزتها أنها تنبع من داخل الأمة يعني يدعوا للإسلام حتى لو أن عند بعضهم انحرافات إما إلى المعتزلة وأما إلى الخوارج وإمّا إلى الرافضة كما تعلمون فهو يأخذها من واقع الأمة ومن تاريخها وتراثها».

أين موازنتكم –يا دعاة العدل والوفاق– بين حسنات الشيخ ربيع المدخلي، ولو كانت كلمة التوحيد، والشيبة في الإسلام، وبين سيئاته التي تأفكتموها؟!

رحم الله الإمام أحمد عندما قال : «ألا لعنة الله على أهل البدع، يقول ما لهم ويتركون ما عليهم!!» .

الملاحظة الرابعة: قوله: (**الوقفة الأولى: إثبات بدعية ما تزعمون بدعته**).

أقول: لم يسمّ هذا المتقاعد ما نزعم بأنه بدعة، ولو أفصح عن مقصوده، وذكر لنا بعض ما ننقمه عليهم ونبدعهم به وهو يخالفنا فيه لأثبتنا له ذلك، ولكن أذكر هنا بعض البدع التي وقع فيها بعض قادات أو رجالات تلك الفرق، أو كلّهم إجمالاً، ومن ذلك:

١ – بدعة التحزب إلى طائفة معيّنة أصولها غير أصول أهل السنة، وإنما هي من إحداث قاداتهم.

٢– بدعة الخروج ووجوبه عند التبليغيين!

٣– بدعة البيان الواجب حتى على العامي منهم!

٤– موالاة أهل البدع، و الانتماء إليهم، والدفاع عنهم، والثناء المطلق عليهم.

٥- بدعة اتخاذ بعض الوسائل المحدثة في الدعوة، كالتمثيل والأناشيد وبعض الألعاب.

فهلاّ مثَّل وأنْشَد ولعب: محمد ﷺ وصحابته الكرام ﷺ في: عكاظ و ذي المجاز؟! ومقتضيات حدوث ذلك منهم في ذلك الحين ممكنة، ولو كان بها النفع الكبير -كما يزعمه البعض- لكان القيام بها هو الأحرى بهم .

٦- بدعة (الفكر الإسلامي) و(التربية الروحية) و(معالم الصحوة)، وإهمال العلم السلفي الأصيل.

٧- بدعة إشغال الناشئة بكتب قاداتهم وتهويل كتب السلف أمام أعينهم، بأنها عسرة الألفاظ والمعاني.

وغيرها من البدع وهي كثيرة، فليرفع أنفه هذا المتقاعد، وليقل: ليس فيما ذكرناه بدعة.

قال الإمام مالك رحمه الله: «**لن يصلح آخر هذه الأمة إلاّ بما صلح به أولها**».

الملاحظة الخامسة: قوله: (**الوقفة الثانية: ليس كل من فعل بدعة يكون مبتدعاً**).

أقول: وأهل السنة يقولون ذلك أيضاً، وما منهم من قال: بأن كلّ من وقع في بدعة مبتدع، لأن من أحدث محدثة في الإسلام لا يخلو من حالتين:

أولاهما: أن يكون هذا الإحداث عن اجتهاد سائغ عند أهل العلم، بشبهة غليظة، أو فهمٍ قاصر لدليل من الأدلة الشرعية، فمثل هذا لا يبدعه أهل السنة، ويعذرونه باجتهاده المقبول.

ومن هذا ما روي من بعض السلف من بعض الأمور المحدثة التي لم يشرعها النبي ﷺ، ومع ذلك من أهل العلم من قبلها، ومنهم من أنكرها، وجزم بكونها بدعة، ولم يعنّف على قائلها لوجود الدليل أو شبهة الاستدلال، كما كان عبدالله بن عبّاس رضي الله عنهما يعرّف يوم عرفة في مسجده خارج مكة، وكما كان أبو هريرة ﷺ يتوضأ ويبلغ بالماء العضدين

والركبتين، وكما صنع عثمان ﷺ في أذان الجمعة، ونحو هذا مما جرى ممن بعدهم من العلماء.

على إن ما أحدثه بعض الصحابة ﷺ له من العذر ما ليس لغيره، وخاصة إذا كان من الخلفاء الراشدين المهديين الذين أوصى النبي ﷺ بسنتهم من بعده.

و سائر الصحابة قدوة في الخير إذا عدم الدليل، وما كان من محدثاتهم واجتهاداتهم فأقوى عذر لهم فيه هو أنهم صحابة رسول الله ﷺ، وهم أكثر الناس إجلالاً للنبي ﷺ ومعرفة بأحواله.

والنبي ﷺ أثنى على الطائفة المنصورة وقال في وصفهم: «**هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**» فلو استن بهم أحد فيما لم يرد فيه نص شرعي، فلا عيب عليه في ذلك، ولا يعني ذلك وجوب اتباعه، فالأصل هو التوقيف، وحجة الله على خلقه من البشر هو محمد ﷺ، ولهذا فقد جعل بعض أئمة المذاهب قول الصحابي دليلاً في مذهبه إذا لم يرد نص شرعي في المسألة، وما أحسن ما قال الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود ﷺ: «**من كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه فتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً وأعمقها علماً، وأقلّها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم**» .

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «**رأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا**».

والحالة الثانية: أمّا إذا كان هذا الابتداع والإحداث، ورد من غير اجتهاد سائغٍ عند أهل العلم، ومستنده ضعيف الحجة لا يقبل مثله لتبرير صنيعه، فإن هذا حري بالوصف بالابتداع والإحداث في دين الله عز وجلّ، ولا يعتبر بخلافه وإن بلغت جلالته وعلمه ما بلغت، لأن ما كلّ خلاف ورد ونقل يعد معتبر عند أهل العلم، كما قيل:

وليس كلا خلافٍ جاء معتبراً إلاّ خلاف له حظٌ من النظرِ

وجماع هذا كلّه أن الوصف بالتبديع والتفسيق والتكفير عقوبة شرعية، وهي تدفع بالشبهة المستساغة عند أهل العلم، فليس كلّ من ارتكب الكفر يكفّر، ولا من ارتكب الفسق يفسّق، ولا من ارتكب البدعة يبدّع، حتى ينظر في شبهته، ونوعها من حيث التقسيم السابق، إلاّ إذا كان في مسألة جليّة، معلومة من الدين بالضرورة، فمحل الشبهة المخالفة فيها بعيد؛ فلا يعذر.

الملاحظة السادسة: قوله: (**وإلاّ لزم ما يلي**:

١- تبديع بعض الصحابة كابن عمر الذي كان يتحرى في السفر الأماكن الذي كان النبي ﷺ يصلي فيها.

٢- تبديع الإمام أحمد بن حنبل الذي يرى نتر الذكر بعد قضاء الحاجة، وأفتى شيخ الإسلام ببدعة هذا الفعل.

٣- تبديع أكثر الحنابلة الذي يرون مشروعية النطق بالنية في الصلاة!

٤- تبديع عثمان بن حنيف الذي ثبت عنه أنه يرى جواز التوسل بالنبي ﷺ بعد موته .

٥- تبديع القائمين على الحرمين الشريفين وجميع الجوامع في هذه البلاد بكونهم اتخذوا اذانين للجمعة مع أن الأذان الأول بدعة عند الشيخ الألباني.

٦- تبديع الإمام أحمد في تجويزه قراءة القران على القبر - في آخر الروايات عنه - وقد حكم شيخ الإسلام في الاختيارات ببدعتها ، والأمثلة في ذلك كثيرة ، ولا حاجة إلى الإطناب في ذكرها ولعلّ ما ذكر فيه الكفاية في توضيح المراد وبيان المشكل) .

أقول : هذا الإلزام ليس بلازمٍ علينا إذا أنزلنا حكم هذه الصور على التقسيم الماضي، كما سيتضح إن شاء الله ، فأمّا قوله:

۞ تبديع بعض الصحابة كابن عمر الذي كان يتحرى في السفر الأماكن الذي كان النبي ﷺ يصلي فيها .

أقول: هذا الأثر عن الصحابي الجليل عبدالله بن عمر رضي الله عنهما رواه ابن بطة في "الإبانة" (١/ ٢٤١) وإسناده جيّد، ولفظه: «**كان ابن عمر يتتبع آثار النبي ﷺ فيصلي فيها، حتى أن النبي ﷺ نزل تحت شجرة فكان ابن عمر يصب تحتها الماء حتى لا تيبس**».

ويقال: أن هذا الفعل من ابن عمر رضي الله عنهما فعله بغية تمام الإقتداء بالنبي ﷺ، الذي أمر الله تعالى به في قوله: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيراً**﴾ [الأحزاب:٢١]، حتى إنه أخذ يقتدي بالنبي ﷺ في أفعاله الاعتيادية! فكان إذا قام بجانب المنبر أخذ برمانته لأنه رأى النبي ﷺ يصنع ذلك، وروي أنه كان إذا مشى خلف النبي ﷺ وضع أقدامه على أثر أقدام النبي ﷺ وهذا كلّه من حرصه على الاقتداء به ﷺ ومع ذلك كلّه فهو مما انفرد به عن الصحابة كلهم، ونصوص الشريعة وفعل الصحابة تنهى عن تتبع آثار السالفين والعكوف عليها، وما صنعه ابن عمر رضي الله عنهما هو بالتأويل السائغ الذي يسّوغه أهل العلم، ومثله لا يضلل بخطئه ويعذر باجتهاده.

ولكن هل يقاس به من يتتبع آثار النبي ﷺ والصالحين، ويعكف عليها، ويتبرك بتربتها، ويتقرب إلى الله تعالى بالأعمال الصالحة عندها؟!

هذا مما لم يقل به ولم يعمل به أحدٌ من الصحابة ولا التابعين ولا أئمة الدين، فبأي عذر يعذر صاحبه؟!

۞ أن الإمام أحمد يرى نتر الذكر، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى أنه بدعة.

فيقال: نص كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : «نتر الذكر بدعة على الصحيح» وقال: «والحديث المروي في ذلك ضعيف لا أصل له» إذن المسألة محل خلاف ونظر واستدلالٍ وشبهة، فمن استند إلى دليل رأى استحبابه، ومن رأى عدم ثبوت الدليل رأى بأن هذا العمل محدث، ودليل الإمام أحمد عنده في "مسنده" (٤/ ٣٤٧) أن الرسول ﷺ قال: «**إذا بال أحدكم فلينتر ذكره**» وإسناده ضعيف.

وبمثل هذا الدليل، زيادة على أصل استحباب التنقي عند قضاء الحاجة، كما في حديث صاحبي القبرين، أفتى الإمام أحمد رحمه الله بذلك، ومثل هذا لا يقال عن القائل به مبتدع!!

۞ تبديع أكثر الحنابلة الذي يرون مشروعية النطق بالنية في الصلاة!

أقول: وهذا خلط من هذا المتقاعد! فإن النطق بالنية لم يقل به أكثر الحنابلة كما يزعم، بل أكثر أئمة الحنابلة ومحققيها، وأئمة سائر المذاهب ينصون على أن النطق بها بدعة.

وإنما وقع الخلاف بينهم في ماهية النية القلبية؟ هل هي مجرد العزم؟ أم التلفظ بها سرّاً؟ على قولين عند الفقهاء، وفي مذهب أحمد.

أمّا من جهر بالنية، فإنه يبدّع ويعزّر إذا نهي ولم ينتهِ، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «**والجهر بالنية لا يجب ولا يستحب باتفاق المسلمين، بل الجاهر بالنية مبتدع مخالف للشريعة، إذا فعل ذلك معتقداً أنه من الشرع فهو جاهل ضال، يستحق التعزير، وإلاّ العقوبة على ذلك، إذا أصر على ذلك بعد تعريفه والبيان له**» "الفتاوى" (٢٢/ ٢١٩).

وقال : «**ومنهم من استحب التلفظ بها -أي سرّاً - كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وقالوا : التلفظ بها أوكد**» "الفتاوى" (٢٢/ ٢٢١).

وقال: «**ولكن تنازع العلماء: هل يستحب التلفظ بالنية سراً أم لا؟ هذا فيه قولان معروفان للفقهاء**» "الفتاوى" (٢٢/ ٢٣١).

۞ تبديع عثمان بن حنيف الذي ثبت عنه أنه يرى جواز التوسل بالنبي ﷺ بعد موته.

أقول: حديث عثمان بن حنيف ﷺ رواه أحمد الترمذي والنسائي في "اليوم والليلة" وابن ماجه وغيرهم، بإسناد ضعيف، وقد صححه بعض أهل العلم، وهو إلى الضعف أقرب، ونصُّه عن عثمان بن حنيف ﷺ قال: أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: أدع الله أن يعافيني؛ فقال: «**إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت، فهو خير لك؛ فقال: فادعه، قال: فأمره أن يتوضأ ويحسن الوضوء ويدعو بهذا الدعاء: فذكره**».

فالمتوسل هو ذلك الرجل الضرير لا عثمان بن حنيف ﷺ، كما زعم هذا المتقاعد، أيضاً لو صحّ فليس فيه دليل على التوسل الممنوع الذي يتلفظ به أهل الضلالة، فغاية ما فيه أنه طلب ذلك من النبي ﷺ وتوسل به ليدعو له عند ربّه وهو يسمع، ولم يوصه بهذا التوسل في كلّ مصيبة حين حياته وبعد مماته! وقد أطال الكلام على هذا الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه "التوسل والوسيلة".

تنبيه: قد جاءت رواية أن عثمان بن حنيف ﷺ أوصى بها رجلاً جاءه يشتكي بعد وفاة النبي ﷺ رواها الطبراني في "الأوسط" لكنها لا تثبت.

كما جاءت رواية أن النبي ﷺ قال له في آخر الحديث : «**وإن كانت لك حاجة فافعل مثل ذلك**»، رواها ابن أبي خيثمة؛ وهي ضعيفة لا تثبت .

وقد أوضحت ذلك مفصلاً في ردّ لي مسبق على إحدى الصحف، نشره بعض المحبين في مجلة "البيان" في عددها رقم: ١٥٤، الصادر في جمادى الآخرة ١٤٢١هـ، وفيه بحوث متنوعة فليراجع.

۞ تبديع القائمين على الحرمين الشريفين وجميع الجوامع في هذه البلاد بكونهم اتخذوا اذانين للجمعة مع أن الأذان الأول بدعة عند الشيخ الألباني.

أقول: الصحيح أن أذان يوم الجمعة الأول لا يقال عنه بدعة، إلاّ إذا أريد بها بالمعنى اللغوي، وإلاّ فهو من سنة الخلفاء الراشدين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى" (٢٢/ ٢٣٥): «**وجمع القران في مصحف واحد، وفرض الديوان، والأذان الأول يوم الجمعة، واستنابة من يصلي يوم العيد خارج المصر، ونحو ذلك مما سنة الخلفاء الراشدون، لأنهم سنّوه بأمر الله ورسوله؛ فهو سنّة، وإن كان في اللغة يسمى بدعة**».

ومثل هذا لا مجال للإنكار فيه لسببين:

الأول: أن الذي سنّ هذا الأذان هو عثمان بن عفان ﷺ وهو أحد الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباع سنتهم.

والثاني: أن عمل عثمان ﷺ كان باجتهاد سائغ منه، وهو تنبيه الناس للتأهب لصلاة الجمعة قياساً على الأذان الأول لفجر أيام رمضان لتنبيه الناس بقرب وقت الإمساك بالأذان الثاني، ومثل هذا العمل مسلكه مسلك المصالح المرسلة التي يعود نفعها لعموم المسلمين، كما فرض عمر ﷺ الديوان وجمّع بالتراويح، وجمع عثمان ﷺ للمصحف وغيرها.

۞ تبديع الإمام أحمد في تجويزه قراءة القران على القبر - في آخر الروايات عنه - وقد حكم شيخ الإسلام في "الاختيارات" ببدعتها.

أقول: بل حكم بذلك الإمام أحمد قبله، ثم رجع إتباعاً لابن عمر رضي الله عنهما، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : «**وقد تنازع الناس في القراءة على القبر فكرهها أبو حنيفة ومالك وأحمد في أكثر الروايات عنه ورخص فيها في الرواية المتأخرة لما بلغه أن عبد الله بن عمر أوصى أن يقرأ عند دفنه بفواتح البقرة وخواتمها . وقد نقل عن بعض الأنصار**

أنه أوصى عند قبره بالبقرة وهذا إنما كان عند الدفن فأما بعد ذلك فلم ينقل عنهم شيء من ذلك ولهذا فرق في القول الثالث بين القراءة حين الدفن والقراءة الراتبة بعد الدفن فإن هذا بدعة لا يعرف لها أصل» "الفتاوى" (٢٤/ ٣١٨).

وهنا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى للإمام أحمد ثلاث روايات:

الأولى: الكراهة وإنها بدعة، وقد رجع عنها لأثر ابن عمر رضي الله عنهما.

والثانية: القراءة على القبر مطلقاً.

والثالثة: القراءة عند الدفن فقط.

وعلى كلّ رواية جماعة من أهل العلم من المذهب، وقالوا بأن المتأخرة من مذهبه جوزاها مطلقاً كما في "الشرح الكبير" و"الإنصاف" ذهب إليها الإمام أحمد عملاً بفعل ابن عمر ﷺ، لأن من أصول مذهبه العمل بقول الصحابي إذا لم يرد في المسألة نص، استئناساً بقولهم، وهذا لا عتب فيه، ولكن الأولى التوقيف، والأصل عدم الشرعية حتى يأتي النص من الشارع.

الملاحظة السابعة: قوله: (**الوقفة الثالثة: أن من فعل ما نراه بدعة مستنداً بذلك إلى أدلة شرعية، وثوابت صحيحة، فهو في نظرنا مجتهد مخطئ أي له أجر واحد فقط ، كذا المنهج السليم والمنطق الصحيح والسلفية الحقيقية، فهل ضلل الإمام أحمد الأئمة الثلاثة في عدم قولهم بنقض لحم الإبل للوضوء؟ أم هل ضلل الإمام أحمد الأئمة الثلاثة في عدم تكفيرهم لتارك الصلاة مع صراحة الأدلة في تكفير تارك الصلاة؟!**).

أقول: من استند إلى أدلة شرعية وثوابت صحيحة، يستحيل أن يأتي ببدعة، ولكن لو أن هذا الناقد الجهول قال: (من تأول بكذا) لكان دليلاً على فقهه، وهذا هو ما عليه أهل العلم والسنة بحمد الله: أن من تأوَّل دليلاً شرعياً بتأويل مستساغ عند أهل العمل لا يبدع وهو مأجور باجتهاده، ولكن ما الحيلة فيمن أحدث في ديننا ما ليس منه؟!

هل للحزبية عندكم دليل وسلف؟!

أم هل للتمثيل عندكم دليل وسلف؟!

أم هل لسماع المتصوفة عندكم دليل وسلف؟!

أم هل للإنكار العلني على الولاة عندكم دليل وسلف؟!

تحقق من هذا كلّه؛ ثم ارفق بنفسك في الحكم، عندما يعجزك الدليل إذا لم تجده.

أما قوله: (**فهل ضلل الإمام أحمد الأئمة الثلاثة في عدم قولهم بنقض لحم الإبل للوضوء؟ أم هل ضلل الإمام أحمد الأئمة الثلاثة في عدم تكفيرهم لتارك الصلاة مع صراحة الأدلة في تكفير تارك الصلاة؟!**).

فقد تقدم وأن أوضحت بأن مثل تلك المسائل محل نظر عند أهل العلم، ولكلِ قوم دليل يستند عليه ويستدل به، ويعذر المخالف بمعاذير عدّة إذا خالف فيها القول الحق، فقد لا يبلغه الدليل، وقد يبلغه ولا يثبت عنده، وقد يثبت عنده ولا يدل على ما ذهبنا إليه، وقد يدلّ على المطلوب ويصح ولكنَّه معارض بدليل أقوى منه ينسخه أو يقيده أو يخصصه، هذه كلها بعض معاذير أهل العلم لبعضهم البعض عند الخلاف في المسائل الفرعية من الأدلة التفصيلية ، التي يتسع فيها باب الخلاف والنظر!

فصل

الوقفة الثالثة عشر: قوله: (البروتوكول الرابع: قولهم «من السياسة ترك السياسة»: وقائل هذه المقالة أحد رجلين إما مغفل لا يدرك معنى ما يقول –وهم الغالبية إن أُحسن الظن فيهم- وإما مغرض دخيل على الصحوة يبذر فيها سمومه بلباس السلفية الزائفة، ومراد هذه المقالة باختصار – فصل الدين عن الدولة - فيا سعادة العلمانين بهذه المقالة، ويا فرحة الغرب بهذا المنهج الضال.

أما المغرض فلا كلام لي معه، إذ إنه لا ينفع فيه إلا أن يقال له: اتق الله وتب إليه.

أما المغفل –وما أكثرهم والله المستعان– فللأسف فإنه أخطأ في إصغاء سمعه لأبواق زائفة ومنابر شاتمة.

أخي المغفل! ألم يكن أبو بكر أعلم الأمة حاكما للمسلمين ... لماذا لم يزهد فيها؟! ومثله بقية الخلفاء الراشدين؟!

ألم يكن شيخ الإسلام المحرض الحقيقي في قتال المسلمين للتتار في أحد معاركهم واشتباكاتهم- معركة شقحب -؟!

ألم يكن شيخنا وشيخكم الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رحمه الله اليد اليمنى للإمام محمد بن سعود رحمه الله، وكان في بداية الدولة هو المرشد والموجه العسكري مع كونه مفتيا شرعيا؟!

أخي المغفل! إن كنت تريد -بقولك هذا- العلماء فأنت بهذا قد ارتكبت مكفرا إصرارك عليه قد يخرجك عن الملة وذلك أن العلماء إذا لم يتكلموا بالسياسة ويبينوا حكم الله فيها وإلا لصارت الدولة بلا شك –وهو الواقع- تسير إلى مستنقع الفساد لعدم المرشد والموجه والناصح الصادق) .

أقول: هذا هو كلام –هذا الحاقد المتقاعد– بخطله وزللِه، وفيه عدّة مغالطات:

الأولى: هي قوله: (قولهم: من السياسة ترك السياسة).

ويقال كما قيل سابقاً: من قال ذلك؟ وأين قال ذلك؟ ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [البقرة : ١١١] فلا أعلم من أبطل السياسة بالكلية غير الذين سلموا من شرورك، رفقاؤك في الضلالة: (فرقة التبليغ) إذ إن ترك الكلام في السياسة أصلا من أصول دينهم! حتى إن قائدهم: سعيد النورسي التركي: ينسب إليه التنفير منها، وجعل من أوراده: «أعوذ بالله من الشيطان والسياسة!»[1].

فلماذا لم تنْصَبّ اتهامات هذه المتقاعد الحاقد على أولئك القوم، ويسلم منه أهل السنة؟!

ثم يقال له: ما هذه السياسة التي يعيب على أهل السنة بزعمه أنهم لا يعتنون بها؟!

أتريد بذلك مكائد اليهود والنصارى ومخططاتهم، فهم لم يتوانوا عن ذلك، فهم يغذون الناس بالطريقة الشرعية الصحيحة، وهي تغذية الناس بالعقيدة السليمة، وترسيخها في قلوبهم، وهذا يدرسونه في جميع كتب التوحيد والسنة، فإذا تقعدت هذه القواعد في صدر العامي قبل طالب العلم، ما ضره ما جاء من اليهود والنصارى من كيد، وما زادته ألاعيبهم وكيدهم إلاّ يقيناً بمبلغ حقدهم على الإسلام والمسلمين! فلو أذاعت وسائل الإعلام، بأن اليهود تصنع كذا .... وتخطط على كيد المسلمين بكذا ... قالوا لهم: هذا ليس بجديد منهم! فالله قبل ذلك أخبر عنهم بأنهم، وأنهم، وأنهم .. ويذكر له ما تعلمه من مشايخه من كيد اليهود للمسلمين، وهكذا النصارى وسائر أرباب الضلالة، فتنوعت الألاعيب والقصد واحد!

---

[1] وهذا تجده عن النورسي في "الموسوعة الميسرة للمذاهب والأديان المعاصرة" تحت عنوان (النورسية) والتبليغ: أتباعٌ لهذا الرجل، كما أوضحت ذلك في كتابي: "تحذير الأصحاب من فرقة التبليغ والدعوة والأحباب" ولهذا هم يسمون المسجد الذي يجتمعون فيه (مسجد النور) نسبة إليه، فانتبه لذلك.

أم إنك تريد من السياسة ما يريده أشياخ الضلالة من جمع القصاصات، ومتابعة المجلات والجرائد، بل والقنوات الفضائية من كلّ أحد! -طالب علم أو غير طالب علم! عالم أو عامي!- حتى يعرف بزعمهم (واقع أمته!).

بل تحولت دروس أولئك القوم إلى نشرات إخبارية إذاعية حتى بساقط الأمور كما تقدم أن نقلته من كلام ناصر العمر في كتابه وشريطه "فقه الواقع" إذ يقول في التمثيل على صغر العالم: «**فإذا وقع حادث ذو بال في أمريكا أثر على أسواق اليابان في اليوم نفسه وارتفاع الأسهم في وول ستريت بلندن يؤثر على قيمة الفول في البرازيل!**».

بل ويستحث همم السامعين والقراء! إلى أسباب الفتنة والفساد، ويقول في كتابه السابق الذكر (صحيفة: ٦٨- ٦٩) : «**سادساً: المصادر السياسة، وأعني بها ما كتبه السياسيون المعاصرون والمتقدمون! من كتب تتعلق بالجوانب السياسية، وهي على أنواع: ١- مذكرات السياسيين .... ، ٢- الكتب التي تبحث في موضوعات سياسية .... ، ٣- الكتب التي تبحث في خفايا السياسة وأساليبها .... -** -إلى أن قال-: **سابعاً: الإعلامية! وهي من أهم المصادر المعاصرة، سواء كانت مسموعة أم مقروءة أم مرئية! ومن أبرزها: ١- الصحف والمجلات والدوريات ، ٢- نشرات وكالات الأنباء العالمية !! ، ٣- الإذاعات ، ٤- التلفزيون ، ٥- الأشرطة والوثائق!**» .

أقول: فلماذا لم تستحثوا طلاب العلم والعامة على العلم في التوحيد والسنة والفرائض والفقه وأصوله والحديث وأصوله، فإنهم إذا عرفوا الحق عرفوا أهله، وتجعلون تلك المهمات (التي أشار إليها) من فروض الكفايات التي يقوم بها من يكفي من المسلمين!

لأن الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ [الحج : ٣٨] ويقول تعالى: ﴿**إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ**﴾ [الحجر : ٩٥] والأمن والإيمان والهدى يهبه الله تعالى لعباده إذا تمسكوا بدينه الذي شرعه لنا، وبينه رسوله ﷺ كما قال الله تعالى في تفضله على أهل

التوحيد بالأمن والهداية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام : ٨٢].

ثم يقال: أي مصلحة تعود للأمة من طرح مثل هذه الأخبار أمام العامة؟ أليس الأولى والأهم أن يُعلَّم الناس ما ينفعهم في دين الله؛ من اتباع ما أمر الله تعالى به، واجتناب ما نهى الله عنه من موالاة الكفار، والربا، والزنى ونحو ذلك، وترك إحالة منابر الجمُع إلى نشرات أخبارية خالية من الدليل والأثر كما هو حال بعضهم، حتى بلغ الأمر بكثير من السياسيين الحرص على حضور خطب بعض قادات الإخوان المفلسين لأن فيها موجزاً أسبوعيا لأهم الأنباء!

فإن كانت أمثال تلك السياسات التي ذكرت هي التي تذموننا بتركها، فوالله أنها ليست بمذمة بل هي منقبة، وأما السياسة التي نراها في ديننا متأكدة الحال فهي التي من فروض الكفايات، التي ينصّب السلطان لها من يهتم بها من الكفؤ من المسلمين، وهي إما أن تكون في نظام الحكم والقيام بشئون الرعية، فيكلف السلطان من أهل الدراية من يقوم بها وهم أهل الحسبة والوزراء ومن هم مثلهم، وإما أن تكون في القضايا الخارجية من أمور الجيش، ومراقبة العدو، والمصالح المشتركة مع الدول الأخرى، وهذه كلّها من عمل السلطان أيضاً، ينّصب لها من بهم تكون الكفاية، وهكذا خطط العدو الخارجي، ينصّب لكشفها أهل الشأن، وهي ما تسمي بـ (الاستراتيجية العسكرية) كذلك الترصد للخطر الفكري! ينصب له من أهل العلم والدراية من يمتثل لكشفها والردّ عليها، هذا ما يدين الله به أهل السنة.

وأما العناية بأخبار المسلمين في جميع العالم، والفرح بانتصارهم، والحزن لانكسارهم، والدعاء لهم، أو دعمهم بالمال والنفس، فإن هذا مما يجب على سائر المسلمين، كما قال

الرسول ﷺ: «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**» رواه مسلم .

وهذا من أكبر ما يعتني به أهل السنة بصدق، وأقرب ما يستشهد به في ذلك هي جهود وزارة الشئون الإسلامية بالمملكة، وهيئات الإغاثة، والهلال الأحمر، فكلّها من جهود حكام هذه البلاد الذين ارتضوا بعقيدة وطريقة أهل السنة منهجاً لهم، وتسخير أهل الفضل المصلحين للقيام بذلك.

فأي جهد للحزبيين وأمثالهم في مثل هذه المواطن غير إدخال الفرقة والتحزب بين المسلمين؟!

ماذا صنعوا في أفغانستان وتعدد ألويتهم؟!

وماذا صنعوا في مصر أيام الحرب الضروس التي شنّت عليهم؟!

وماذا صنعوا في فلسطين إلى هذا الحين، وتعدد راياتهم؟!

أليس هذا من صنيع أولئك الحزبيين؟!

ولهذا أذهب الله ريحهم، ولم ترفع لهم راية ، لتفرقهم وعدم الاتفاق على محل الوفاق وهو الكتاب والسنة وطريقة السلف ، ولكنهم خالفوا ، والله تعالى يقول في محكم التنزيل : ﴿**وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ**﴾ [الأنفال : ٤٦].

ولو أن الدعاة وأرباب تلك الدعوات، رجعوا بالناس إلى المعدن الأصيل، والمنبع الزلال من محكم التنزيل، من الكتاب والسنة وطريقة السلف الصالح، ودعوا إلى توحيد الله عز وجلّ، لشرَّفهم الله تعالى بقيام دولة الإسلام، لأن الله تعالى ذكره تكفل بنصرة عباده الموحدين، وتوريثهم الأرض، وقيام دولتهم، كما قال تعالى في نصرهم: ﴿**إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ**﴾[غافر : ٥١] وقال تعالى : ﴿**الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ**

﴿هُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج : ٤٠] ونصرة الله تعالى تكون بالتوحيد والدعوة إليه ، والبراءة من الشرك وأهله ، ويقول تعالى : ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف : ١٢٨].

والدولة الإسلامية تقوم على أركانٍ ثلاث :

[١] الخلافة.

[٢] والتمكين.

[٣] والأمن.

وهذه لا تحصل لأمة إلاّ بالتوحيد والدعوة إليه ، كما قال تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥] وأما أهل الشرك وهو أكبر الظلم فلا تقوم لهم راية كما قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] فلا قيام لدولة إسلامية إلاّ بالتوحيد والدعوة إليه، ووالله لو تقطعت أوصالهم لإقامة دولة إسلامية بغير توحيد الله لن يستطيعوا لذلك سبيلا، والتاريخ من شواهد ذلك من قيام دولة النبي ﷺ، ولم يكن معه إلاّ حرٌ وعبد! فاتسعت رقعة الإسلام بذلك، ثم أخذت تضعف وتتقلص بقدر بعدهم عن توحيد الله عز وجلّ، ومثال آخر قيام هذه الدولة برجالٍ قلّة، مع الشيخ محمد بن عبدالوهاب والإمام محمد بن سعود رحمهم الله بتوحيدهم الصادق، وهكذا قيامها مرّة أخرى مع الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله؛ مع رجال هزال الأجساد، أقويا عند الجلاد، حتى قال أحد الكتاب النصارى الإنجليز عندما راءهم معجبا بهم: «لقد لقيت

رجالاً عمائمهم بيض ، وثيابهم رثّة، من وجد منهم غدائه لم يجد عشائه، لو جاءوا إلى إنجلترا لفتحوها في يوم أو يومين ولا أظن أنهم يحتاجون إلى ثالث!».

فالله أكبر على عزة الإسلام، ولن تكون إلاّ بدين الله الخالص، ومن ضيّعه وأهمله فهو عن النصر في معزل ، فأين دعوة الإخوان المفلسين عن هذا النصر وعمر دعوتهم أكثر من نصف قرن؟!

وأين دعوة التبليغ عن هذا النصر وعمر دعوتهم تبلغ القرن؟!

لماذا لم تقم دولة أفغانستان التي تروّت أرضها بدماء الشباب المسلم سنين عدّة، وها نحن اليوم نرتقب أمر الله عز وجلّ في طالبان، فإن صدقت شعاراتهم في نصرة الإسلام والدعوة إلى التوحيد، فوالله لينصرن الله من ينصره، وإن كانت الأخرى فاذكروا كلامي السابق وعادة الله فيمن فرّط في أمره : ﴿**فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ**﴾ .

المغالطة الثانية : قوله: (وقائل هذه المقالة أحد رجلين إما مغفل لا يدرك معنى ما يقول –وهم الغالبية إن أُحسن الظن فيهم– وإما مغرض دخيل على الصحوة يبذر فيها سمومه بلباس السلفية الزائفة، ومراد هذه المقالة باختصار – فصل الدين عن الدولة – فيا سعادة العلمانيين بهذه المقالة، ويا فرحة الغرب بهذا المنهج الضال) .

أقول: نَسَب الكاتب المقالة إلى واحد، ووصفه بكونه مغفّل، ثم عمَّم الحكم بالغفلة لجميع (الجامية!) بزعمه! فالله يحاسبه على ما يقول، وربّي لا يظلم مثقال ذرة، وسوف يجازي الله الظالمين بظلمهم، فهلاّ عدل وانصف وحكم كما حُكم على أخٍ يوسف عليه السلام، ولم يؤاخذ الأخوة بجريرته المفتعلة! كما قال تعالى: ﴿**قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ**﴾ [يوسف: ٧٥] وهذا المتقاعد لم ينزل هذا الحكم الجائر على قائل المقولة فقط، بل عممها على كلّ من يسميهم بـ (الجامية!) ، فيا ليته يبادر

بالتوبة، وليذكر قول الله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [الشورى : ٤٠].

وهكذا من ظلمه وصف هؤلاء العصابة بكونهم علمانيين! ويفصلون الدين عن الدولة! ودسيسة من أعداء الدين! ويفرح بدعوتهم الغرب! فهذا كلّه من الظلم الذي هو من محض الافتراء على المؤمنين!

فليثبت عنهم بأنهم يطرحون السياسة مطلقاً، ويفصلون الدين عن الدولة! وأنهم دسيسة على الأمة الإسلامية! إن كنت صادقاً، وإلاّ فارتقب وعيد الله تعالى لمن افترى وظلم!

المغالطة الثالثة: قوله: (أما المغرض فلا كلام لي معه إذ إنه لا ينفع فيه إلا أن يقال له – اتق الله وتب إليه – أما المغفل– وما أكثرهم والله المستعان – فللأسف فإنه أخطأ في إصغاء سمعه لأبواق زائفة ومنابر شاتمة .

أخي المغفل! ألم يكن أبو بكر أعلم الأمة حاكما للمسلمين ... لماذا لم يزهد فيها؟! ومثله بقية الخلفاء الراشدين؟!

ألم يكن شيخ الإسلام المحرض الحقيقي في قتال المسلمين للتتار في أحد معاركهم واشتباكاتهم– معركة شقحب –؟!

ألم يكن شيخنا وشيخكم الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رحمه الله اليد اليمنى للإمام محمد بن سعود رحمه الله، وكان في بداية الدولة هو المرشد والموجه العسكري مع كونه مفتيا شرعيا؟!) .

فأقول: وهذا قول الذي يهرف بما لا يعرف! ويقال: دعنا مَنِ المغرض بزعمك، ونذهب إلى أهل الغفلة الذين كثّرت عدتهم! و نقول له: كأنك تفسّر السياسة بأدلتك المذكورة بأنها (الولاية والجهاد)، وهذه السياسة؛ أهل السنة هم أعرف الناس بها وألزمهم

لها عندما ضل فيها من ضلّ من أهل البدع والأهواء، وهذا التفسير من هذا الرجل يخالف السياسة التي نسمعها دوما منهم من أخبار الدول، والرؤساء وعيوبهم، بل وأخبار الماجنين والماجنات، بل حتى أخبار الأشربة والمأكولات!

أما تنصيب الخليفة، والسمع له، فهذا هو أصل من أصولنا أهل السنة، لأن الحاكم والمحكوم ركنان من أركان دولة الإسلام وثالثهما الدين، ولا يصح إقامة ركن من هذا الأركان إلاّ بقيام الأركان الأخرى، قال كعب الأحبار: «**مثل الإسلام والسلطان والناس مثل الفسطاط والعمود والأوتاد والأطناب، فالفسطاط الإسلام، والعمود السلطان ، والأطناب والأوتاد الناس ، لا يصلح بعضهم إلاّ ببعض؟**».

وانشدوا في ذلك قول الشاعر :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ... ولا سراة إذا جهالهم سادوا
والبيت لا ينبني إلاّ على عمدٍ ... ولا عماد إذا لم ترس أوتادُ
فإن تجمّع أوتادُ وأعمدة ... يوماً فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

وقد اشتهر قول أمير المؤمنين الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ: «**لا إسلام إلاّ بجماعة ، ولا جماعة إلا بإمام ، ولا إمام إلاّ بطاعة**».

فالسعي في تنصيب الأئمة وأخذ البيعة منهم، واجب على كل مسلم، وقد قال ﷺ: «**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**» رواه مسلم.

وحكم الولاية وحقوقها أهل السنة أعرف الناس بها، وأفردوا المباحث المتنوعة في أحكام الراعي والرعية، بل صنّف أهل العلم في ذلك المصنفات العديدة ، كـ "الأحكام السلطانية" للماوردي، و"السياسة الشرعية" لابن تيمية، و"الطرق الحكمية" لابن القيم، و"بدائع السلك في طبائع الملك" لابن الأزرق، وغيرها من المصنفات.

بل جعلوا السمع والطاعة والنصح للسلطان والحج والجهاد تحت رايته -براً كان أو فاجراً- من أصول أهل السنة، كما قال الإمام أحمد رحمه الله في رسالته في السنة من رواية عبدوس عند اللالكائي في "كتاب السنة" له (١/ ١٦٦): «**أصول السنة عندنا - ثم ذكر جملة منها، ثم قال-** : **السمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البرّ والفاجر، ومن ولي الخلافة فاجتمع الناس عليه ورضوا به، ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة سمّى أمير المؤمنين، والغزو ماضٍ مع الأمراء إلى يوم القيامة البرّ والفاجر لا يترك - إلى أن قال -: وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولّى جائزة ركعتين، ومن أعادهما فهو مبتدع تارك للآثار مخالف للسنة -إلى أن قال-** : **ومن خرج على إمام المسلمين وقد كان الناس اجتمعوا عليه وأقرّوا له بالخلافة بأي وجه كان: بالرضا أو بالغلبة فقد شقّ هذا الخارج عصا المسلمين وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحلّ قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحدٍ من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق ...** » .

وروى اللالكائي (١/ ١٥٤) في عقيدة الإمام سفيان الثوري رحمه الله قال: «**يا شعيب : لا ينفعك ما كتبت حتّى ترى الصلاة خلف كل برّ وفاجر ، والجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة والصبر تحت لواء السلطان جار أو عدل ..** » .

ونقل اللالكائي (١/ ١٦٧) في عقيدة الإمام علي بن عبدالله بن المديني رحمه الله قال : «**... والغزو مع الأمراء ماضٍ إلى يوم القيامة البر والفاجر لا يترك ..** ».

ونقل اللالكائي أيضاً (١/ ١٧٣) في اعتقاد الإمام أبي عبدالله البخاري رحمه الله الذي يقول عنه: «**لقيت عليه ألف شيخٍ من مشايخي**» : «**... وأن لا ننازع الأمر أهله ، ولا نرى السيف على أمة محمد ﷺ...**».

ونقل أيضاً (١/ ١٧٧) في عقيدة الإمامين أبي حاتم الرازي وأبي زرعة رحمهما الله قالا: «.... **ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة ، ونسمع ونطيع لمن ولاّه الله عزّ وجلّ أمرنا ، ولا ننزع يداً من طاعة ، ونتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة** ... ».

وقال البربهاري رحمه الله في رسالته في "السنة" (صحيفة :٧٨): «... **ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي ، وقد شقّ عصا المسلمين وخالف الآثار ، وميتته ميتة جاهلية ، ولا يحل قتال السلطان فإن فيه فساد الدين والدنيا** .. ».

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى في عقيدته المشهورة: «**ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عزّ وجلّ فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، و ندعوا لهم بالصلاح والمعافاة** .. ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في " العقيدة الواسطية ": «... **ويرون إقامة الحج والجمع والأعياد مع الأمراء أبراراً كانوا أو فجاراً** ... ».

وكما يجب علينا أن نبين حقوق الرعية على الراعي ونعتب عليه في التقصير فيها، فكذلك يجب أن نعتب على الرعية في تقصيرها في حق الراعي ، وفي حق أنفسها، فالحق لازم لكلا الطرفين، وفي صلاح الولاة صلاح للرعية، كما أن في صلاح الرعية صلاح للولاة، وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «**صنفان من امتي إذا صلحا صلح الناس: الأمراء والعلماء**» وهكذا جاء الحديث عند البيهقي وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «**كما تكونوا يولّى عليكم**» و إسناده لا يصح ولكن معناه صحيح قطعاً، ولهذا قال أبو بكر الطرطوشي مؤلف كتاب "الحوادث والبدع" كما نقل عنه ابن الأزرق الأندلسي في "بدائع السلك في طبائع الملك" (١/ ١٠٠) قوله: «**لم أزل اسمع الناس يقولون : أعمالكم عمّالكم**

، كما تكونوا يولّى عليكم إلى أن ظفرت به في قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام : ١٢٩]».

ولهذا لما قال عبيدة السلماني -وهو من خيار التابعين- لعلي بن أبي طالب ﷺ: «**يا أمير المؤمنين ما بال أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- طاع الناس لهما؟ والدنيا عليهما أضيق من شبر واتسعت عليهما! ووليت أنت وعثمان فلم يطيعوا لكما؟ فصارت عليكما أضيق من شبر؟! فقال: لأن رعية أبي بكر وعمر كانوا مثلي ومثل عثمان ، ورعيتي اليوم مثلك وشبهك**».

وهذه قاعدة شرعية مطردة أن صلاح الحاكم يكون بصلاح الرعية، ومتى فسدت الرعية عاقبهم الله بجور السلاطين وظلمهم، لأن جور السلطان عقوبة ينزلها الله على عباده إذا عصوه وخالفوا أمره، ولهذا جاء في غير حديث النص على ذلك مثل ما روى ابن ماجه في "سننه" من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: كنت عاشر عشرة رهط من المهاجرين عند رسول الله ﷺ فأقبل علينا بوجهه فقال: «**يا معشر المهاجرين ، خمس خصال وأعوذ بالله أن تدركوهن، ما ظهرت الفاحشة في قوم حتى أعلنوها إلاّ ابتلوا بالطواعين والأوجاع التي لم تكن في أسلافهم ، ولا نقص قوم المكيال والميزان إلاّ ابتلوا بالسنين وشدّة المؤونة وجور السلطان عليهم** .. » الحديث، وهذا أمر متقرر شرعاً ويصدقه الواقع أن غلاء الأسعار ومنع الأمطار وجور السلاطين وتسلط الأعداء عقوبات يعاقب بها الله من عصاه من عباده.

والخلاصة من هذا كله أن أمر الأمة لا يتم إلاّ بمعرفة حق كل أحد، ولا يهمل جانب على حساب جانب آخر، وهذا كله مشاهد وملموس، فهناك من أهمل جانب الرعية وتركهم على ما هم عليه من الذنوب وقد تصل إلى الشرك في غالب الأحوال وانشغل بالسعي خلف الحكام والكلام في نظام الحكم، ودخول البرلمانات وجمع الأصوات لنصر-

حزبه ، ويحصل منهم ما يحصل من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ودعوة الناس إلى التوحيد والسنة، و إقامة الدروس ومجالس العلم، بل إنهم يعدون من فعل ذلك قاصر الفقه بالدعوة ومهتماً بقشور الأمور معرضاً عن لبابها! كما يحصل الآن في بعض البلاد العربية من حرص بعض الجماعات على السعي في تحصيل مقاعد في البرلمانات ويتفوهون ببغية إقامة حكومة إسلامية! وهم لم ينكروا ساعة من نهار ما في بلدانهم من عبادة القبور والتعلق بالأضرحة، و فشو المنكر، وهذا الفريق على طرف من الضلال.

والطرف الآخر هم من أهمل حق السلطان، فلم يقدم له النصح باللسان ولا بالمكاتبة ولا بأي واسطة كانت، بل تركوا الحكام عرضة لبطانة السوء فيدلونهم على الشر ويستحوذون عليهم، وقد روى البخاري من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلاّ كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشرّ وتحضه عليه، فالمعصوم من عصمه الله تعالى**».

بل من هؤلاء من ينفّر الناس عن السلطان، ويعد الإعراض عن السلطان وحضور مجالسه قربة وطاعة! ولم يفهموا صنيع بعض السلف في تحذيرهم من الوقوف على أبواب السلاطين، ومراد ما نقل في ذلك هو التردد عليهم لمطلب من مطالب الدنيا مع إهمال جانب النصح و إنكار المنكر، و إلا فحق السلطان ونصحه واجب شرعي، بل ومن أعظم القرب، وجمع الكلمة بين السلطان والرعية، والدعاء لهم، وبذل النصح لهم، من أعظم القرب و الطاعات، بل إن النصح لهم و دلالتهم على الخير وتحذيرهم من الشر من آكد ما تنعقد عليه بيعة المسلم لمن ولاّه الله عليه كما جاء ذلك في أحاديث كثيرة منها:

ما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال : «**من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**».

وروى مسلم عن أبي ذر ﷺ قال : «**إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً حبشياً مجدّع الأطراف**».

وعند البخاري من حديث أنس ﷺ: «**ولو لحبشيٍ كأن رأسه زبيبة**».

وعندهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : «**على المسلم السمع والطاعة فيما أحبّ وكره إلاّ أن يؤمر بمعصية، فإن أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**».

وعندهما أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر ، فإن من فارق الجماعة شبراً فمات فميتته جاهلية**»، وفي رواية أخرى من حديث الحارث الأشعري ﷺ: «**فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**».

وعنده أيضاً عن عوف بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، فقلنا: يا رسول الله أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك؟! قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة، إلاّ من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يداً من طاعة**».

وروى مسلم أيضاً عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «**عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك و منشطك و مكرهك وأثرة عليك**».

وعندهما عن عبادة بن الصامت ﷺ قال: «**بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله ، قال : «إلاّ أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان**» .... » .

وروى مسلم في "صحيحه" عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنما الإمام جُنّة يُقاتل من وراءه ويُتقى به ، فإن أمر بتقوى الله عزّ وجلّ وعدل كان له بذلك أجر ، وإن يأمر بغيره كان عليه منه**».

وعند مسلم أيضاً عن عبدالله ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «**إنها ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها!! قالوا: يا رسول الله كيف تأمر من أدرك منّا ذلك؟! قال: تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله حقكم**» ولم يقل نابذوهم بالسيف واخرجوا عليهم.

وعنه عند مسلم عن النبي ﷺ أنه قال : «**من بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع ، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر .. ».**

وقال سلمة بن يزيد الجعفي ﷺ للرسول ﷺ: يا نبي الله؛ أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ويمنعوننا حقنا ، فما تأمرنا؟، فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه ثم سأله في الثالثة فأعرض عنه، فجذبه الأشعث بن قيس ﷺ وقال له: «**اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حمّلوا وعليكم ما حمّلتم**» رواه مسلم .

وعنده أيضاً عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ في حديثٍ وفيه : «**ومن خرج على أمتي يضرب برّها و فاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ، ولا يفي لذي عهدٍ عهده فليس منّي ولست منه**».

وروى مسلم عن أمّ سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع، قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال : لا؛ ما صلُّوا**».

فهذا كلّه يدل على عناية أهل السنة بالولاية في الإسلام وأحكام الإمامة، وإلاّ هل يجهل أحد خلافة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده؟!

أم هل يجهل أحد من الناس شرعية الجهاد، ووجوبه إذا على الأمة على وجه الكفاية ، لا يسقط إلا بعذرٍ شرعي.

ومن أين لهذا المسكين أن أهل السنة من يصفهم بـ (الجاميين) لا يرون الجهاد بالمال والنفس كما صنع أئمة الهدى من قبلهم على رأسهم أمامهم الأول محمد ﷺ!

فيقال له كما في المثل السائر : «أثبت العرش ثم انقش» .

وفي قوله: (ألم يكن أبو بكر أعلم الأمة حاكما للمسلمين لماذا لم يزهد فيها؟ ومثله بقية الخلفاء الراشدين؟).

ما يوحي بأنه يقصد التسارع إلى نيل الخلافة ، وهذا مما نهى عنه النبي ﷺ كما روى البخاري ومسلم من حديث سمرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ: «**لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها**».

وروى البخاري من حديث أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «**إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة فنعم المرضعة وبئست الفاطمة**».

فالخلافة عند أهل العلم لا تكون إلاّ :

[١] بالنص؛ وهذا لم يكن إلاّ لأبي بكر ﷺ على خلاف بين أهل العلم في ذلك هل هو بالتصريح أم بالتلميح.

[٢] بالاستخلاف من خليفة سابق كصنيع أبي بكر مع عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وفعلهم لنا سنة .

[٣] أو بالشورى بين أهل الحلّ والعقد كفعل عمر مع عثمان رضي الله عنهما.

[٤] أو قد تكون بالغلبة والسيف، كسائر الخلفاء والأئمة.

ولا يحل لأحد أن يشاغب في طلب السلطة والأمارة إذا بويع لخليفة واجتمع الناس عليه، بل من دعا إلى ذلك بعد اجتماع الناس على خليفة من المسلمين حكم الله ورسوله ﷺ فيه أن يضرب عنقه.

كما روى مسلم عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**» يعني: إذا لم يستجيب للبيعة التي بايعها المسلمون.

المغالطة الرابعة: قوله: (أخي المغفل! إن كنت تريد -بقولك هذا- العلماء فأنت بهذا قد ارتكبت مكفرا إصرارك عليه قد يخرجك عن الملة وذلك أن العلماء إذا لم يتكلموا بالسياسة ويبينوا حكم الله فيها وإلا لصارت الدولة بلا شك –وهو الواقع- تسير إلى مستنقع الفساد لعدم المرشد والموجه والناصح الصادق) .

وهذا كلام آخر يظهر مدى فساد طويته ، ولي عليه ملاحظتان:

الأولى: قوله : (أخي المغفل! إن كنت تريد -بقولك هذا- العلماء فأنت بهذا قد ارتكبت مكفرا إصرارك عليه قد يخرجك عن الملة) .

أقول: هو يدور ويحوم، ويدبر ويقبل، ويبحث عن تكفير أولئك القوم، فمرة يتهمهم بالاستحلال، ومرة يتهمهم بالعلمانية، ومرة بالعمالة للغرب، وهنا أراد أن يدخل جمل الكفر عليهم من ثقب الإبرة! فهو يرى أن هذه العبارة (السياسة ترك السياسة) كفرٌ ينقل عن الملة! فهلاّ أظهر لنا هذا المتعالم أوجه الكفر في ذلك.

ثم مما يظهر جهله في أبواب الردّة والمكفرات قوله: (إصرارك عليه قد يخرجك من الملة!) فإن المكفّر يكفر به صاحبه ولو مرّة واحدة إذا انتفت الموانع وتحققت شروطه، ولا علاقة بالإصرار عليه من عدمه، فمن أين جاء هذا المتقاعد بهذا القيد؟!

الملاحظة الثانية: قوله: (أن العلماء إذا لم يتكلموا بالسياسة ويبينوا حكم الله فيها وإلا لصارت الدولة بلا شك –وهو الواقع- تسير إلى مستنقع الفساد لعدم المرشد والموجه والناصح الصادق).

أقول: قد تقدم معنى السياسة التي يبحث أمثاله عنها، وما هي التي يعاب على العالم تركها والتي لا يعاب عليه، فلا حاجة إلى التكرار، ولكن قوله: (لصارت الدولة بلا شك – وهو الواقع – تسير إلى مستنقع الفساد) وهذا يظهر كمده الذي يكنّه في جوفه، كما يظهر تناقضه، فقد تقدم انتقاده على من يذم هذه البلاد ويفرط في تكفير الحكام وسبهم، ثم الآن

يجيء ويتهم هذه الدولة بالسير إلى مستنقع الفساد ، بل يوقع على مقالاته بعبارة تظهر قبح ما يعتقد ، يقول فيها : (أشهد الله على حب المجاهد أسامة بن لادن وعلى بغض الأمريكان وآل سعود وفقهاء السلاطين).

ويشتم هيئة كبار العلماء – في هذه البلاد – في قوله : (لعدم المرشد الموجه والناصح الصادق!) فمن يكون هؤلاء إن لم يكونوا هم هيئة كبار العلماء ، وانظر كيف ينسبهم استحقاراً لهم بقوله: (فقهاء السلاطين) فمن يريد غير أكابر علماء الدنيا في هذه البلاد فمالي أرى لحوم العلماء أمست بين يديك مطعومة، عندما أصبحت لحوم أهل البدع من علمائكم علينا مسمومة!

وفي الختام؛ أناشد بالله عز وجل هذا المتستر تحت لقب: (الوزير المتقاعد) أن يتقي الله عز وجلّ، وأن لا يتكلم في أحدٍ إلاّ ببينة شرعية ثابتة، ونقولٍ عنهم من كتاب مقروء، وشريطٍ مسموع، ولا ينظر في الأسانيد المعللة والمعضلة المريضة! فهل آفة الأخبار إلاّ رواتها، وليحذر أن يرم أحداً من المسلمين بما ليس فيه، والله تعالى يقول: ﴿**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا**﴾ [النساء: ١١٢] ، ويقول : ﴿**وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا**﴾ [الأحزاب : ٥٨] وقال : ﴿**وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى**﴾ [طه : ٦١] وقال : ﴿**وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا**﴾ [طه : ١١١] وليتثبت وليتحرّى امتثالاً لأمر الله عز وجلّ : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾ [الحجرات : ٦]. هذا والله أعلم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب أبو عبدالرحمن بدر بن علي بن طامي العتيبي عام ١٤٢٥هـ.

تتمة خاتمة

سئل الشيخ العلامة صالح الفوزان "شرح النونية": أحسن الله إليكم صاحب الفضيلة : يقول بعض الناس أن هناك فرق قد خرجت اسمها الجامية حتى أطلقوها عليك فما أدري من أين أتوا بهذا الاسم ولماذا يطلقونها على بعض الناس ؟

الجواب: **هذا من باب؛ يعني من باب الحسد أو البغضاء فيما بين بعض الناس، ما فيه فرقة جامية، ما فيه فرقة جامية، الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله نعرفه من أهل السنة والجماعة ، ويدعوا إلى الله عز وجل ما جاء ببدعة ولا جاء بشيء جديد ، ولكن حملهم بغضهم لهذا الرجل إنهم وضعوا أسمه وقالوا فرقة جامية، مثل ما قالوا الوهابية ، الشيخ محمد بن عبدالوهاب لما دعا إلى التوحيد إخلاص العبادة لله سمو دعوته بالوهابية ، هذه عادة أهل الشر إذا أرادوا مثل ما قلنا لكم ينشرون عن أهل الخير بالألقاب وهي ألقاب ولله الحمد ما فيها سوء ، ما فيها سوء ولله الحمد ، ولا قالوا بدعاً من القول ، ما هو بس محمد أمان الجامي اللي ناله ما ناله ، نال الدعاة من قبل من هم أكبر منه شأن وأجل منه علم نالوهم بالأذى . الحاصل إننا ما نعرف على هذا الرجل إلا الخير ، والله ما عرفنا عنه إلا الخير ، ولكن الحقد هو الذي يحمل بعض الناس وكلٌ سيتحمل ما يقول يوم القيامة ، والرجل أفضى إلى ربه ، والواجب أن الإنسان يمسك لسانه ما يتكلم بالكلام البذيء والكلام في حق الأموات وحق الدعاة إلى الله وحق العلماء ، لأنه سيحاسب عما يقول يوم القيامة ما يحمله الاندفاع والهوى إلى أنه تكلم في الناس يجرح له العلماء إلا بخطأ بين واضح ، أنا أقول الآن هؤلاء عليهم إنهم يجيبون لنا الأخطاء التي أخطأ فيها هذا الرجل ، إذا جاءوا بها ناقشناها وقبلنا ما فيها من حق ورددنا ما فيها من باطل ، أما مجرد اتهامات وأقول: هذا ما هو من شأن أهل الحق "اهـ.**

وسئل أيضاً (رقم الفتوى ٥٠٩٣ من موقعه –حفظه الله–) : فضيلة الشيخ– وفقكم الله– ذكرتم حفظكم الله أن من عادة أهل الباطل قديما وحديثا وصف أهل الحق بأوصاف؛ حتى ينفروا الناس منهم ، والسؤال يقول : نحن مجموعة من طلاب العلم ندعو إلى لزوم منهج السلف ، والالتفاف حول العلماء الربانيين ، وحول ولاة الأمور ، والتحذير من أهل البدع ، ومع ذلك نتهم بأننا جامية ، ونلقب بهذا اللقب ، وقد تكرر هذا السؤال عدة مرات ، فما التوجيه حيال هذا اللقب وحيال هذه النسبة ؟

الجواب : **التوجيه : استمروا فيما انتم عليه ، وأنتم على خير ، ولا تلتفتوا لمن يقول هذا القول ، وذنبه عليه ، أبدا لا يهمكم امره ، نعم**[1].

(1) http://www.alfawzan.ws/AlFawzan/sounds/00070-32.ra